



نتنياهو يوافق على درجة أزمة الائتلاف لثلاثة أشهر ولا ضمان لاستقرار حكومته!

وافق نتينياهو على مشروع قانون يوُجَل إقرار الموازنة العامة لـ ١٠٠ يوم إضافي ولكن هذا لا يُعدّ نهاية الأزمة الائتلافية، فتنتيهاهو بات يلعب بأوراق مكشوفة أكثر: حسابات شخصية لمستقبله السياسي حتى على حساب الليكود، وقد يخلق أزمة جديدة ليحل الحكومة والكنيست* نواب في الليكود قلقون على مستقبلهم إذا ما جرت انتخابات مبكرة*

كتب برهوم جرابيسي:

وافق رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتينياهو مساء أول من أمس على درجة أزمة حكومته لأكثر من ثلاثة أشهر، رغم أنه بات يلعب بأوراق مكشوفة، فهو معني بانتخابات مبكرة، تقلب تركيبة حكومته، بما يسمح له في الاستمرار بالإسماك بخيوط الحكم، في حال فرضت عليه المحكمة تجسيد صلاحياته، مع بدء الجلسات المكثفة لمحاكمته في الشهر الأول من العام المقبل، ولأسابيع طويلة، إذ يتخوف نتينياهو من أنه في ظل تجميد كهذا، سينقل صلاحياته لشريكه في الائتلاف بيني غانتس، ما يعني بداية النهاية السياسية لنتينياهو، على الأقل كما يبدو حتى الآن.

فقد وافق نتينياهو في ساعة متأخرة من مساء الأحد، على مشروع قانون طرحه عضو الائتلاف الحاكم، من كتلة أزرق أبيض تسفي هاوزر، يهدف الى تعديل قانون الأساس القائم، في ما يخص الموعد النهائي لإقرار الموازنة العامة، إلى مطلع كانون الأول المقبل، بدلا من ٢٥ آب الجاري، ولكن ليس واضحا ما إذا سيوافق نتينياهو لاحقا، على طرح مشروع موازنة مزدوجة للعامين الجاري والمقبل ٢٠٢١، بموجب ما نصت عليه اتفاقية الائتلاف الحاكم، وهذا ما سيتضح في الأيام المقبلة. فحتى أمس، كان يصّر نتينياهو على إقرار ميزانية للعام الجاري فقط، متقلبا بذلك على اتفاقية الائتلاف، في حين يصّر شريكه، رئيس كتلة أزرق أبيض، بيني غانتس على إقرار ميزانية للعامين الجاري والمقبل، بموجب الاتفاق.

وموافقة نتينياهو على مشروع القانون، تعني إزالة العراقيل أمام الإجراءات البرلمانية التي ستسمح للكنيست بسن القانون على وجه السرعة، إذ سينتقل القانون في مسار التشريع يوم الأربعاء من هذا الأسبوع، بالقرارة التمهيدية، ولكن على الكنيست أن يقر القانون نهائيا في بحر الأسبوع المقبل، قبل الوصول إلى تاريخ ٢٥ آب، ويحتاج هذا القانون لأغلبية عديدة من ٦١ نائبا كحد أدنى كونه تعديلا لقانون

أساس. وكانت الأزمة بين الفريقين الشريكين في الحكومة، قد سجلت يوم الأحد الأخير ذروة، انعكست بعدم عقد جلسة الحكومة الأسبوعية، بعد أن رفضت كتلة أزرق أبيض جدول أعمال الجلسة، الذي لم يتضمن النظر في الميزانية المزدوجة، ما أوى أن الطريق بات مسدودا، وأن الكنيست سيحل نفسه تلقائيا في ٢٥ آب ليتجه الى انتخابات مبكرة، معني بها نتينياهو.

وهناك عدة تفسيرات للتغيير المفاجئ في موقف نتينياهو، منها إعلان كتلة «يوجد مستقبل- تلم» نيتها طرح مشروع قانون يمنع أي شخص يواجه محاكمة جنائية، مثل الفساد، من تكليفه بتشكيل حكومة. فهذا القانون، في حال حلّ نتينياهو حكومته، ستصبح له

أغلبية في الكنيست. وكما يظهر، فإنه سيتم، يوم الأربعاء القريب، أولا طرح مشروع تأجيل إقرار الميزانية، وفي حال تم تمرير مشروع القانون، بموافقة الليكود، فإن كتلة أزرق أبيض لن تؤيد مشروع القانون الذي يمنع شخصا متهمًا بنسبها جنائية من تشكيل حكومة جديدة. وهذا يدل على عدم ثقة بين الكتلتين، وأن التصعد القائم في الشراكة الحكومية لا يسمح لها بالاستمرار حتى نهاية الولاية المقررة بالاتفاق؛ ثلاث سنوات من يوم بدء عمل الحكومة.

وكما ذكر، فإن موافقة نتينياهو على مشروع القانون الذي سيؤجل الأزمة، قد تكون مناورة من ناحيته، نظرا لحسابات طارئة، فهو قلق من احتمال إقرار القانون الذي يستهدفه. والانتطاع السائد أنه ما زال بحاجة لقلب تركيبة الحكومة، إما بانتخابات مبكرة، أو بإجراع كتلة أزرق أبيض من الحكومة، وادخال كتلتي «يمينا» و«إسرائيل بيتنا» بزعامة أفغدور ليرمان، وهذا سيناريو طرح في وسائل الإعلام، وحسب ما نشر فإن الكتلتين رفضتا العرض الذي طرحته أمامهما جهات من حزب الليكود.

ونتنياهو بات يلعب بالأوراق المفتوحة، إذ أن هناك شبه اجماع بين السياسيين والمراقبين والمحليين، على أن حسابات نتينياهو شخصية، وهو معني بحل الحكومة، والتوجه لانتخابات مبكرة، كي يمنع نقل رئاسة الحكومة لبيني غانتس؛ وهو ما قد يضطر نتينياهو لفعله قبل الوصول إلى موعد التنابو يوم ٢١ تشرين الأول ٢٠٢١، في حال صدر قرار قضائي متوقع، يفرض على نتينياهو تجسيد صلاحياته كرئيس حكومة، على ضوء انشغاله ابتداء من الشهر الأول من العام المقبل بجلسات محاكمته المكثفة أسبوعيا. وما لا يريد نتينياهو، هو نقل صلاحياته لغانتس، بل لشخصية يختارها من حزب الليكود، تكون مخلصه له، وتفسخ له المجال للتأثير، والاستمرار في الإسماك بخيوط الحكم عن بُعد.

الاستطلاعات وقلق نواب الليكود

حتى نهاية الأسبوع الماضي، أظهرت استطلاعات الرأي استقرارا تقريبا عند نتيجة متقاربة، حول أن التحالف الأساسي لليكود، سيحظى



السياسة الإسرائيلية عالقّة بمناورات نتينياهو.

ولا في أوسع الحروب الإسرائيلية. وفي حال صحّت هذه التقديرات، فإن الانكماش الاقتصادي في العام الجاري سيتجاوز تقديرات وزارة المالية وبنك إسرائيل المركزي، خاصة على ضوء التقارير الدورية لأفروع الاقتصاد، والسوق الاستهلاكية.

وتقول آخر التقارير إن قطاع المطاعم ومرافق الطعام يتحدث عن انخفاض بنسبة ٦٦٪ في عدد رواد المطاعم ومرافق الطعام، وقد تكون المداخيل قد تراجعت بنسبة شبيهة أو أقل، وهذا وحده مؤشر لقطاعات استهلاكية أخرى، خاصة وأنه حسب تقرير صدر في نهاية تموز الماضي، فإن الاستهلاك الفردي تراجع في الربع الثاني من العام الجاري بنسبة ٥٠٪، نظرا للإغلاقات، ولكن أيضا نظرا لتراجع القوة

الشرائية، بفعل البطالة المتفاقمة. والبطالة بحد ذاتها، هي الشغل الشاغل للمؤسسة الرسمية والحكومة. وقال آخر تقرير صادر عن مؤسسة التأمين الوطني (مؤسسة الضمان الاجتماعي الحكومية)، إنه في شهر تموز الماضي تراجع عدد طلبات الحصول على مخصصات بطالة بنسبة تقارب ٥٠٪ عما كان في

شهر نيسان الماضي. وهو ما يعني بحسب هذه المؤسسة، أن نسبة العاطلين عن العمل انخفضت من ٢١٪ في نيسان إلى ١٠,٧٥٪، أما تموز، ولكن هذه النسبة لا تأخذ بعين الاعتبار الشبان من عمر ١٨ عاما وحتى ٢٠ عاما، المحرومين من مخصصات بطالة استثنائية. كذلك فإن نسب البطالة لا تأخذ بعين الاعتبار «المستقلين»، بمعنى الحرفيين والمهنيين وأصحاب المصالح الاقتصادية الصغيرة، التي تعتمد على الفرد وعائلته، فهؤلاء لا يدخلون في حسابات البطالة، ولكن نسبة عالية منهم توقفت أشغالهم، أو أن مداخيلهم تراجعت إلى حد يصعب عليهم تسديد كلفة المعيشة.

وأيا حسب التقارير، فإن الضغوط الاقتصادية تتفاقم على مستوى الفرد والعائلة، وكل هذا يدفع نتينياهو نحو دق المزيد من المصرف على الجمهور، بحسب ما ذكرته صحيفة «كالكاليست» في عدد الصادر في مطلع الأسبوع، يوم الأحد ١٦ آب. وبحسب الصحيفة، فإن مجموع ما يسعى نتينياهو لمصرفه حاليا حوالي ١٤ مليار شيكل (سعر صرف الدولار حاليا في حيط ٣,٤١ شيكل للدولار). بينما تقول تقارير أخرى إن نتينياهو ومعه وزارة المالية كانا سيرعضان على الحكومة في جلستها التي لم تعقد أمس الأحد، مخطط دم إضافي بقيمة ٨,٥ مليار شيكل، ولكن في غالبيتها ستجه لأصحاب العمل، وهذا في حين تقول تقارير إن على الحكومة أن تدفق على صناديق التقاعد القديمة لا أقل من ٥ مليارات شيكل فورا، ولكن هذا يتطلب إقرار ميزانية العام الجاري، وإلا فإن رواتب التقاعد سيتم خصمها، لأن هذه الصناديق التي عملت حسب نظام احتساب التقاعد القديم تواجه أزمة وعجزا متفاقما، وخصم رواتب التقاعد يُعد إجراء غير مسبق في العقود السبعة الأخيرة.

إذا لم تنفجر أزمة جديدة في الأيام القليلة المقبلة، فإن الكنيست سيعود الى مزاوله عمله المعتاد، وليس تحت تهديد حله والتوجه إلى انتخابات مبكرة أخرى. ولكن كل هذه الأزمة التي ظهرت في الأسابيع القليلة الماضية، أثبتت أن نتينياهو قابض على جهاز التحكم بمصير الكنيست ككل، ويضغط على الأزرار المناسبة له، ووفق حساباته الشخصية، وهو يكثر من المفاجآت، كما فعل مساء الأحد، ولهذا ليس مضمونا أن أزمة الائتلاف قد انتهت فعليا، وقد يبادر نتينياهو إلى خلافات إضافية، إذا ما قرر مرة أخرى أن الانتخابات المبكرة هي التي تخدمه في هذه المرحلة.

كامة في البداية

ما هو جوهر التغيير الذي سيطرأ على إسرائيل في حال انتهاء عهد نتينياهو؟

أطوان شلحت

مع استمرار الاحتجاجات التي تشهدها إسرائيل منذ عدة أسابيع والتي يدفع مؤججوها نحو رفع المزيد من الأصوات في الوقت عينه ضد الأزميتين الصحية والاقتصادية الناجمتين عن تفشي فيروس كورونا، وضد أداء حكومة بنيامين نتينياهو الخامسة، والذي يتم تحت وطأة كون رئيسها يخصص جل وقته لهدف واحد فقط: بقاؤه بأي ثمن (اقرأ مقال برهوم جرابيسي ومقال سليم سلامة)، شرع عدد من المحليين طرح سؤال حول ماهية التغيير المرتقب في حال تادية هذه الاحتجاجات إلى انتهاء عهد نتينياهو المستمر منذ أكثر من عقد.

وفي هذا الصدد لا بد من أن نكتر أنه ليس من اليسير استشراف ما يمكن أن تؤول إليه هذه الاحتجاجات من النقطة الزمنية الحالية، فضلا عن أن هناك تعويلا كبيرا عليها يبدو في الجانب الأبرز منه رغيباً أكثر من كونه واقعياً، كما سبق أن أشرنا.

ومع ذلك ثمة جانب على صلة بهذا التعويل يبدو منذ الآن أن هناك شبه إجماع عليه، وهو أنه حتى في حال نجاح الاحتجاجات في وضع حد لعهد نتينياهو فليس من شأن ذلك أن يعني نهاية حكم اليمين في إسرائيل.

وكان من الملفت أن في طليعة هؤلاء المحليين رئيس تحرير صحيفة «هآرتس»، ألوف بن، وهي الصحيفة التي كانت بمثابة الحاضنة لأغلب التعليقات الرغيبية ذات العلاقة

المباشرة بتلك الاحتجاجات.

ومما كتبه بن (٢٠٢٠/٨/٧) أن تلك الاحتجاجات لم توجد إلى الآن بديلا سياسياً أو قيميا لحكم الليكود واليمين، وأنه حتى في حال ذهاب نتينياهو سيحل مكانه سياسي يميني آخر سيحظى من دون أي جهد كبير بائتلاف حكومي واسع ومستقر، فليس ثمة استطلاع واحد للراي العام يشير ولو تلميحاً إلى أي احتمال آخر. ومن المفارقات، برأي الكاتب، أن نتينياهو نفسه يشكّل العقبة الأساسية أمام إقامة حكومة يمينية صافية بسبب علاقاته السببية مع كل من زعماء حزبي «إسرائيل بيتنا» و«يمينا» أفغدور ليرمان وفتالي بينيت وأبييلت شاكيد، وميله إلى تفضيل شركاء ضعاف على غرار رئيس أزرق أبيض بيني غانتس. وقد أظهرت جولات الانتخابات الثلاث الأخيرة على نحو واضح للغاية أن أحزاب اليمين والمتدينين والحريديم (اليهود المتشددون دينيا) تحظى بأغلبية مستقرة في أوساط الناخبين. وإذا ما أضيف إليها ساركو الأصوات ستكون أغليبتها البرلمانية أكبر بكثير. وبالتالي فإن الذي سيستبدل نتينياهو لن يكون أيمن عودة أو يائير لبيد أو غادي آيزنكوت وإنما من يؤيد ضم أراض من الضفة الغربية المحتلة، والاستمرار في انتهاج السياسة الرامية إلى إضعاف حراس التخوم في إسرائيل.

كما ينوّه بن بأنه في الواقع القائم خارج تظاهرات «نتينياهو ارحل» تحظى النزعات المتطرفة التي يمثلها رئيس الحكومة وأنصاره بتأييد ثابت في أوساط الجمهور الإسرائيلي العريض، وهو تأييد لم يتآكل كثيراً بالرغم من أزمة فيروس كورونا وما تسببت به من ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل وازدياد نسبة العجز في الميزانية العامة. ولعل ما يشير إلى ذلك، من ضمن دلائل عديدة أخرى، هو حقيقة أن نفتالي بينيت هو الشخص الآخذ نجمه في الصعود بين أوساط المعارضين لنتينياهو، وفقاً لنتائج آخر استطلاعات الراي العام.

وما يعزز استنتاج محرز «هآرتس» هو الصيرورة التي آل إليها «اليسار الإسرائيلي» والتي تجعل من الزهان عليه في ظروف إسرائيل الحالية أشبه بوهم قاتل.

وربما يتعيّن علينا في هذا الشأن أن نستعيد توكيد بعض أقطاب هذا اليسار مجال ألاته. فقد ذهب بعضهم إلى أن اليسار الإسرائيلي كان أحد أبرز المدفونين في «القبر الجماعي» الذي حخرته الحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف ٢٠٠٦ وأهالت التراب فيه على مجموعة من ساسة إسرائيل وعسكرها وإعلاميها. ومرّد ذلك أنه لم يفعل ما كان ينبغي به أن يفعله وهو معارضة الحرب بصريح العبارة من دون أدنى لتعلم وبقي يمارس «الرقص على حبلين»، بين المعارضة وبين التأييد للحرب، بمسوّغ أنها «عادلة» و«مبصرة» وأكد بعض آخر أن تلك الحرب على لبنان دقت المسمار الأكبر في نعش اليسار، الذي كان يعتبر نفسه معسكر السلام الإسرائيلي، وأن الحديث لم يدر في ذلك الوقت حول رداات فعل عاطفية عابرة، قد تعدّ «نتيجة مطلوبة ومفهومة لمشاعر الغضب والإحباط والخوف»، وإنما دار حول «مرحلة إضافية في سيرورة عميقة ومتصلة من فقدان البوصلة واللهاث وراء حلول انعرالية وأحادية الجانب، لا بُد أن تكون نهايتها الطريق المسدودة وتكريس الصراع». وقبل تلك الحرب فإن السهولة أو الخفة، التي هضم فيها معسكر السلام هذا ذرائع رئيس الحكومة السابق إيهود باراك بشأن إخفاقه في مسار المفاوضات السوري- اللبناني والمسار الفلسطيني، في العام ٢٠٠٠، كانت بمنزلة أول شهادة على هشاشته. وما اتضح لاحقا هو أن أغلبية الإسرائيليين الذين يتفاخرون بحمل لقب «يساريين» هم ليسوا أكثر من «حمائم تغرّد داخل السرب» لا «حمائم ذات قيم عالمية» (تتجاوز الإطار المحلي الضيق). وهؤلاء يؤيدون عملية السلام من منطلق اعتبارات براغماتية تحيل فقط إلى ما يندرج في إطار مصلحة الشعب اليهودي، مثل الميزان الديموغرافي أو ضمان أمن إسرائيل أو دفع ازدهارها الاقتصادي قداما. أما الصنف الذي يؤيد السلام بدوافع أخلاقية عالمية فقد بات صنفا نادرا، وهذا الصنف هو الذي لا يبحث عن ملاذ في حضان الوطنية العمياء والإجماع العابر.



صدر عن

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

لمُعاينة الجمهور

الفلسطينيون في الأرشيفات العسكرية الإسرائيلية

ترجمة: علاء حليحل

تأليف وإعداد: رونة سيلع

وقائع استخدام إسرائيل «قانون أملاك الغائبين» لسلب أملاك الفلسطينيين في القدس المحتلة

كتبت حربية زيادة:



صورة عامة لمدخل سلوان المستهدف بالمشاريع الاستيطانية، وخلفه منزل عائلة سمريين.

منذ بدايات مشروعها الاستيطاني في فلسطين عملت الحركة الصهيونية على تشكيل سياساتها بهدف سلب الأراضي الفلسطينية، واستقطاب اليهود من جميع أنحاء العالم ليلجوا مكان سكانها الأصليين. ومع تأسيس الدولة الإسرائيلية إبّان النكبة العام ١٩٤٨، عملت الدولة على تشكيل نظام سياسي ومؤسّساتي وقانوني، يضمن سلب أملاك الفلسطينيين في الأراضي التي سيطرت عليها من جهة، ويشكل الأراضي المناسبة لاستمرارية المشروع الاستعماري، الذي يهدف في جوهره إلى التوسع والتمدد، من جهة أخرى. ولطالما عملت الحكومة الإسرائيلية، والمؤسسات الاستعمارية في الدولة، وجهازها القانوني، بشكل متداخل ومشترك، لتجريد الفلسطينيين من أراضيهم وأملاكهم، فما هي التبعات الناتجة عن هذا البناء المتداخل في سياق إعلان خطة دونالد ترامب («صفقة القرن») بتاريخ ٢٨ كانون الثاني ٢٠٢٠، قرار ضم ما يقارب ٣٠٪ من أراضي الضفة الغربية لدولة إسرائيل؟ وما هي الآليات التي استخدمتها الدولة تاريخياً لسلب الأراضي الفلسطينية والتي من الممكن أن تستخدمها اليوم بعد إصدار قرار الضم؟ وما هي المؤسسات والقوانين التي يمكن أن تديرها الحكومة الإسرائيلية في خدمة مشروعها؟ «الضم والسلب، استخدام قانون أملاك الغائبين لسلب أملاك الفلسطينيين في القدس الشرقية» عنوان تقرير مطول نشر حديثاً في تموز ٢٠٢٠، باللغتين العبرية والإنكليزية، على موقع حركة «السلام الآن»، والتي تُعرّف نفسها بأنها حركة إسرائيلية تدعو إلى السلام من خلال الضغط الجماهيري، وتناصر حل الدولتين.

يؤكد التقرير أنه في حال تم تطبيق قرار الضم، سوفق يكون باستطاعة دولة إسرائيل استخدام قانون أملاك الغائبين لسلب مناطق واسعة في الضفة الغربية من دون الحاجة إلى مصادرتها أو تقديم التعويضات، ويدعم التقرير فرضيته من خلال الكشف عن تعاون الحكومة الإسرائيلية، والكثير كيمت ليسرائيل (فيما يلي: الصندوق القومي اليهودي)، والمستوطنين، في استخدام «قانون أملاك الغائبين» لسلب أملاك الفلسطينيين في القدس الشرقية، حيث قامت بنهب ما يقارب ٧٠ كيلومتراً مربعاً من أراضي القدس الشرقية بعد ضمها عام ١٩٦٧ وأعلنت القدس «عاصمة إسرائيل الأبدية».

«قانون أملاك الغائبين»

يشير التقرير إلى أن «قانون أملاك الغائبين» الذي أقر العام ١٩٥٠، يعرف «الغائب» بأنه الشخص الموجود في دولة عدو، أي أنه ينطبق على الفلسطينيين فقط، فاليهودي الذي يسكن القدس لا يفقد أملاكه في حال غادر إلى أوروبا، في حين أن المقدسي الفلسطيني يفقد أملاكه في حال تواجد في دولة عربية. ويعتبر التقرير أن سن القانون جاء في ظروف استثنائية، وكان الهدف منه تمكين الحكومة الإسرائيلية من السيطرة على أملاك اللاجئين الواسعة والفاغرة بعد تهجير الفلسطينيين العام ١٩٤٨، واستخدام الأراضي والأملاك لتنمية الدولة تجنباً من أن تسيطر عليها جهات أخرى. يوضح التقرير أنه على الرغم من عدم وجود أي رابط بين هذه المرحلة والمرحلة اللاحقة لتأسيس دولة إسرائيل، إلا أن الحكومة الإسرائيلية ما زالت تطبق هذا القانون في القدس الشرقية منذ ضمها العام ١٩٦٧. ويعتقد كاتبو التقرير أن الظروف الاستثنائية التي سادت بعد تأسيس الدولة الإسرائيلية قد تبرر سن القانون واستخدامه في تلك المرحلة، ويعتقدون أن ظروف القدس الشرقية بعد العام ١٩٦٧ كانت مختلفة ولا يجب استخدام القانون فيها، لكن في الحقيقة، الظروف على أرض الواقع لم تختلف بالنسبة إلى الفلسطينيين، فالاختلاف الوحيد هو أن الجهات الإسرائيلية استخدمت النفوذ والقوة لتججير الفلسطينيين من أراضيهم في العام ١٩٤٨، قبل سن «قانون أملاك الغائبين» العام ١٩٥٠ وغيره من القوانين لشرعة عملية السلب. أما في المرحلة اللاحقة، فبات وجود هذه القوانين يشرعن عملية السلب قبل وقوعها، كما يشرعن استخدام النفوذ والقوة لتججير الفلسطينيين من أملاكهم ومنازلهم.

منزل عائلة سمريين

يعرض التقرير تجربة عائلة سمريين كنموذج يبين آليات استخدام «قانون أملاك الغائبين» لسلب أملاك الفلسطينيين في القدس الشرقية. فقد أعلن القيم على أملاك الغائبين في أواخر الثمانينيات أن منزل عائلة سمريين من أملاك الغائبين. وبيع المنزل إلى الصندوق القومي اليهودي دون معرفة العائلة. شهد أحمد سمريين منذ طفولته انتقال أهل في الإجراءات القانونية لإثبات ملكية المنزل، كما شهد قلقهم الدائم من أن يتم إجبارهم على إخلاء منزلهم في أي لحظة. رفعت قضية إخلاء ضد العائلة العام ١٩٩١، واستمرت القضية والقلق حتى وجد أحد نفسه بعد ٣٠ عاماً يربي أطفاله في منزل طفولته وهم يشاهدونه منشفلاً بالوثائق القانونية، أخيراً، وفيما يبدو أنه معركة العائلة الأخيرة، رفضت المحكمة في القدس طلب استئناف حكم الإخلاء في ٣٠ حزيران ٢٠٢٠.

الآليات الحكومية السرية لسلب أملاك الفلسطينيين يبين التقرير أن المنهجية الإسرائيلية للسيطرة على أملاك الفلسطينيين تتم من خلال قيام جهات

استيطانية بتجنيد أشخاص لتقديم إفادات عن غياب أصحاب الأملاك، وتسليم هذه الإفادات إلى القيم على أملاك الغائبين، حيث يقوم بإصدار شهادة أملاك غائبين دون التاكيد من صحة غياب أصحابها. بعد ذلك، يتم تسليم الأملاك إلى الصندوق القومي اليهودي الذي يجرها إلى المستوطنين. والعائلات الفلسطينية لا تكتشف أن بيوتها قد بيعت حتى تصلهم دعاوى قضائية من المستوطنين أو من الصندوق القومي اليهودي تطالبهم بالإخلاء، فتبدأ معاركهم القانونية الطويلة والمرهقة والمكلفة ضد هذه الجهات التي تتمتع بالنفوذ والتمويل. وأجبرت هذه الآليات عدداً من العائلات الفلسطينية على إخلاء منازلها، في حين استطاع البعض الحفاظ عليها ولا يزال آخرون يصارعون من أجل إثبات حقهم في ملكيتها. وتم إدراج ما يقارب ٢٠ ملكاً في سلوان ضمن أملاك الغائبين من خلال هذا المنهج مما أثر على العشرات من العائلات الفلسطينية.

يبين التقرير هذه المنهجية من خلال الإفادات والشهادات التالية:

في جلسة محكمة أقيمت في ٧ كانون الثاني ١٩٩٢، قال القيم على أملاك الغائبين أهارون شاكرجي «إذا تلقينا شهادة من مختار القرية أو المدينة، أو وصلتنا إفادة تؤكد على وجود أملاك غائبين، أقوم بإصدار شهادة غياب، وأعلن عن الملك بأنه من أملاك الغائبين». ويبين التقرير من خلال استعراض وثائق قانونية، وجود بعض الأشخاص الذين يقدمون إفادات عن أملاك غائبين بشكل دوري. ويكشف التقرير وجود آليات حكومية سرية لنقل أملاك الفلسطينيين تم فضحها في تقرير كلوغمان، الذي أعدته لجنة تحقيق، بتكليف من حزب العمل عندما كان إسحاق رابين رئيساً للحكومة. وكشف التقرير عن آليات أنشأتها جهات حكومية بقيادة أريئيل شارون الذي كان وزير البناء والإسكان في الثمانينيات تحت حكم الليكود. وهدفت هذه الآليات إلى سلب أملاك الفلسطينيين ونقلها إلى المستوطنين وتم تطبيقها في سلوان والحي الإسلامي.

ولكن في الحقيقة، سن «قانون أملاك الغائبين» العام ١٩٥٠ تحت حكم حزب مباي، الذي تحول لاحقاً إلى حزب العمل، أي أن حزب العمل هو من صنع القانون والمدير الحقيقي لآليات سلب الأراضي الفلسطينية. وهذه الآليات لم يتم تشكيلها في فترة حكم حزب الليكود كما يدعي التقرير بناء على تحقيق «كلوغمان»، الذي أعده حزب العمل، للإجراء الذي قام به الليكود في سنوات الثمانينيات هو تطوير آليات سلب الأراضي الفلسطينية التي أعدها وشكلها حزب مباي.

دور الصندوق القومي اليهودي والمنظمات الاستيطانية

يوضح التقرير أن الصندوق القومي اليهودي والمستوطنين هم المبادرون والمستفيدون من إصدار شهادات أملاك الغائبين، وهم الذين يحصلون على الأملاك في نهاية المطاف. يتبين ذلك من خلال شهادة رئيس قسم الأراضي في الصندوق القومي اليهودي، أبراهام هليلي، الذي أفاد أن الصندوق كان المبادر لعملية بيع أملاك الغائبين لسلطة التنمية، والمسؤول عن عملية التفاوض مع إدارة أراضي إسرائيل لأملاك تم تسليمها في نهاية المطاف إلى منظمة العاد الاستيطانية. ويبين التقرير أيضاً قيام هليلي بإرسال رسالة إلى القيم على أملاك الغائبين بتاريخ ١٦ كانون الثاني ١٩٨٩، يخبر القيم من خلالها عن وجود أملاك غائبين في سلوان، ويطلب منه نقلها إلى سلطة التنمية لتمررها إلى الصندوق القومي

اليهودي، وطلب منه إعلام الصندوق القومي عند إصدار شهادة أملاك الغائبين، حتى يتمكن من تتبع الإجراءات القانونية لإخلاء الأرض والحصول عليها وإدارتها.

شهد هليلي أيضاً أن الصندوق القومي اليهودي ومنظمة العاد الاستيطانية أحضرا أشخاصاً ليقدموا إفادات عن «أملاك غائبين». برز هليلي شهادته بأن سياسة الصندوق بالنسبة للأراضي تنص على أن ما يملكه الصندوق هو ملك للشعب اليهودي، وأن الصندوق يبقى هذه الأملاك تحت تصرفه، أو يقوم بتأجيرها لجهات تخدم أهدافه. كما عرضت منظمة العاد الاستيطانية بأن تقوم بدفع الأموال لشراء الأملاك لصالح الصندوق القومي اليهودي، كما تبين في رسالة أرسلتها بتاريخ ٢٧ آذار ١٩٩٠، إلى مساعد رئيس الحكومة للشؤون الاستيطانية تطلب من خلالها نقل أملاك الغائبين في سلوان إلى ملكية الصندوق.

إضافة إلى ما أفاده التقرير حول دور الصندوق القومي اليهودي من الضروري الإشارة هنا إلى ضلوعه في سن القوانين التي تضمن السيطرة على الأراضي الفلسطينية، ومنع نقلها أو إعادتها إلى الفلسطينيين. ومنها قانون أساس الأراضي الذي سنه الكنيست العام ١٩٦٠، والذي ينص على أن الأرض التي يملكها الشعب اليهودي بحفظ الصندوق القومي لا يمكن بيعها، ولكن يمكن تأجيرها لفترة ٤٩ سنة في كل عملية تأجير»^(١). وتطبيق قانون أساس الأراضي يعني أن الأراضي الفلسطينية التي يتم سلبها وتحويلها إلى ملكية الدولة أو سلطة التنمية الإسرائيلية أو الصندوق القومي اليهودي من خلال قانون الغائبين، لا يمكن أن يتم إعادة ملكيتها إلى الفلسطينيين بأي حال من الأحوال.

حكم القضاء: إجراءات إعلان «أملاك الغائبين» غير مقبولة لكن يستمر سلب الأملاك يظهر التقرير أنه في بدايات التسعينيات، كان يتم نقل «أملاك الغائبين» فور الإعلان عنها إلى الصندوق القومي اليهودي، أو إلى شركة عميدار للإسكان (تابعة للحكومة الإسرائيلية)، أو إلى المستوطنين. كانت هذه الجهات ترفق دعاوى قضائية تطالب بإخلاء العائلات الفلسطينية منازلها. وكانت تجبر العائلات على إثبات حقها بالملكية في قضايا قدمت ضدها من قبل جهات ذات نفوذ وثراء. وعندما أصبحت الصورة واضحة للمحاكم فيما يتعلق باليات الإعلان عن أملاك الغائبين، حكم القضاة في بعض الحالات لصالح العائلات الفلسطينية، وانتقدوا القيم على أملاك الغائبين وعدم تصرفه «بنية سليمة». لكن حتى في الحالات التي حكم فيها لصالح العائلات الفلسطينية لم يترك المستوطنون والصندوق القومي اليهودي الأملاك، بل قدموا طلبات استئناف أو بدأوا بإجراءات جديدة.

يشير التقرير إلى بند (١٧) من «قانون أملاك الغائبين»، الذي يقر بأن أي معاملة يجريها القيم على أملاك الغائبين «بنية سليمة» مع أي طرف آخر بخصوص أملاك اعتبرها القيم من أملاك الغائبين تبقى قائمة ولا يتم إلغاؤها حتى لو أثبت عدم صحة غياب المالكين؛ أي أن القانون يعطي القيم حق التصرف «بنية سليمة»، وإذا أخطأ تقي قراراته سارية، والدولة الإسرائيلية توافق على اعتبار أملاك

الفلسطينيين «أملاك غائبين» عندما تكون هيئات حكومية مثل القيم على أملاك الغائبين طرفاً في القضية، ويكون بيعها إلى المستوطنين من خلال الصندوق القومي اليهودي قانونياً.

على سبيل المثال، حكم قضاة المحكمة ضد إعلان منزل عائلة سمريين من أملاك الغائبين، لأن موسى سمريين (مالك المنزل) لم يتركه حتى مماته. واستأنف القيم على أملاك الغائبين القرار، مدعياً بأنه حتى لو كان الإعلان باطلاً، فإن أبناء موسى يعيشون اليوم في دول عربية ولا يحق لغيرهم حيازة البيت. قرار المحكمة سمح ببقاء عائلة سمريين في المنزل بسبب وجود وصية من موسى تسمح لابن أخيه، الذي كان يعيش معه قبل وفاته، بالبقاء في المنزل مع عائلته، لكنها في الوقت نفسه قررت المحكمة رفضته.

أن البيت من «أملاك الغائبين». بعد سنوات قدم الصندوق القومي اليهودي طلب استئناف وافقت عليه المحكمة وأصدرت قرار إخلاء عائلة سمريين من منزلها. وقدمت العائلة طلب استئناف آخر لكن المحكمة رفضته. وهذا ما حدث في قضية عائلة العباسي. فقد كان من الواضح للمحكمة أن مالك المنزل عاش فيه طوال حياته، وأن أحد أبنائه استمر بالعيش في المنزل، مما يجعل إجراء تطبيق قانون أملاك الغائبين باطلاً إلا أن القيم على أملاك الغائبين أفاد أن الشخص الذي يعيش في المنزل ليس الابن الوحيد للمالك، أي أنه ليس المالك الوحيد للمنزل وأن أخته تعيش في دول عربية، وحتى لو كان الإجراء باطلاً إلا أن قانون أملاك الغائبين وبيع المنزل إلى منظمة العاد الاستيطانية، من خلال شركة عميدار للإسكان (التابعة للحكومة)، لا يزال ينطبق على أجزاء من المنزل. ووافقت المحكمة على هذا الادعاء وأصبحت عائلة العباسي تعيش في جزء صغير من منزلها بينما سيطرت منظمة العاد على أجزاء الأخرى.

بناء على ما تقدم، يؤكد التقرير أن الجهات الإسرائيلية أساءت استخدام «قانون أملاك الغائبين»، وأن العائلات الفلسطينية لم تتمكن من استرجاع أملاكها حتى في حالات رفض المحكمة إجراءات تطبيق القانون واعتبارها إجراءات فاسدة. وأعتقد أن هناك إشكالية في الافتراض بأن الجهات الإسرائيلية أساءت استخدام القانون، بل على العكس تماماً، فنص القانون وبنوده التي شكلت القاعد لهذه الممارسات، بل وشرعتها وجعلتها قانونية؛ أي أن القوانين الإسرائيلية والتي تشمل قوانين القضاء وحتى القوانين الداخلية للمؤسسات والمنظمات الإسرائيلية هي التي شكلت البنية الاستعمارية المبنية على السلب والتوسع. أما موظفو هذه الجهات مثل القيم على أملاك الغائبين أو العاملين في الصندوق القومي اليهودي فهم يحسنون فعل استخدام هذه القوانين والأسس، ويعملون معاً للحفاظ على بقاء البنية الاستعمارية واستمرارها. يظهر هذا الأمر جلياً بأنه حتى عندما كان بعض القضاة ينتقدون تصرف القيم، كان قرارهم ينتقد «الإجراءات» التي كان يتم بها الإعلان عن أملاك الغائبين ولم يرفضوا الإعلان نفسه، وبالتالي لم يؤد رفضهم إلى حدوث أي تغيير، بل كان منصاعاً للنظام الاستعماري وقوانينه.

«قانون أملاك الغائبين» في القدس يعتمد على «النية السليمة» للحكومة يعرض التقرير السياسات المختلفة للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على النحو التالي: حكومات حزب العمل ١٩٦٨-١٩٧٧، تجنب استخدام «قانون أملاك الغائبين» إلا على الأملاك الفاغرة، وفي حال لم تكن فاغرة كانت تسمح فقط باستغلالها للاستخدامات العامة ولم تسمح ببيعها

أو تأجيرها.

حكومة حزب الليكود ١٩٧٧-١٩٩٢، استغلت القانون للاستيلاء على أملاك الفلسطينيين في القدس الشرقية.

حكومة حزب العمل تحت قيادة رابين ١٩٩٢-١٩٩٦، شكلت لجنة تحقيق فضحت الآليات التي يتم بها سلب أملاك الفلسطينيين في القدس الشرقية ووضعت حداً لاستخدامها. ومنعت الحكومة إساءة استخدام القانون ولكنها لم تمنع استغلاله في المستقبل، واستمر الفلسطينيون في مواجهة قرارات الإخلاء التي وصلتهم نيابة عن المستوطنين والصندوق القومي اليهودي.

حكومات الليكود حتى العام ٢٠٠٥، وسعت نطاق استخدام القانون.

منذ العام ٢٠٠٥- الوقت الراهن: استمر القيم على أملاك الغائبين بالإعلان عن أملاك غائبين في القدس الشرقية بشكل دوري، حيث بدأت الحكومة الإسرائيلية في إتباع عملية تسجيل منظمة للأملاك في كامل القدس الشرقية. الأمر الذي يثير القلق من سيطرة لجنة أملاك الغائبين على أملاك عديدة

متذرعة بتنفيذ عملية التسجيل.

يشير التقرير إلى أن تطبيق «قانون أملاك الغائبين» أو عدمه يعتمد على القرارات السياسية للحكومة القائمة، وإلى أن استخدامات القانون من البنية الاستعمارية التي تعمل الحكومة في تأجيرها. لكنني أعتقد أن آليات استخدام القانون وتطبيقه يختلفان وفقاً لاحتياجات الوضع السياسي وسياقه، لا باختلاف الحكومة القائمة. بالإضافة إلى أن «اختلاف» استخدام القانون وتطبيقه، لا يلغي حقيقة أنه يبقى جزءاً أساسياً من البنية الاستعمارية التي تعمل الحكومة خلالها. إضافة إلى أن إقرار «قانون أملاك الغائبين» وغيره من القوانين تحت حكم حزب مباي، الذي تحول لاحقاً إلى حزب العمل، هو الذي شكل القاعدة القانونية التي يعمل من خلالها حزب الليكود اليوم.

مع هذا، فمما لا شك فيه أن هذا التقرير الصادر عن «حركة السلام الآن» يقدم معلومات مهمة، ويشير إلى ضرورة الاستفادة من ممارسات الدولة الإسرائيلية في القدس الشرقية لفهم السياق الحالي، وإدراك الممارسات التي قد تقوم بها الحكومة الإسرائيلية لسلب الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية بعد قرار الضم. وبرأيي توجد إشكاليات جوهرية في التقرير أهمها إشارته إلى أنه يمكن تبرير سن «قانون أملاك الغائبين» عام ١٩٥٠ بسبب «الظروف الاستثنائية» التي كانت تمر بها الدولة في ذلك الوقت، والادعاء أن سلب الأملاك الفلسطينية في القدس الشرقية تم بسبب «إساءة» استخدام القانون، وأن آليات استخدام القانون قد تختلف مع اختلاف الحزب الحاكم. فما هو المقصود بـ«الظروف الاستثنائية»؟ وما هو الاستخدام السليم لـ«قانون أملاك الغائبين» وهل تختلف البنية الاستعمارية مع اختلاف الحزب الحاكم؟ أخيراً، هل يمكن أن يتم نشر تقرير بعد ٧٢ عاماً من اليوم، يبرر قرار الضم أو تجيير «قانون أملاك الغائبين» في القدس والضفة الغربية بحجة «سوء الاستخدام» أو وجود «ظروف استثنائية»؟

1- Knesset, "Basic Land Law: Israel Lands (1960)," Knesset official website, https://www.knesset.gov.il/laws/special/eng/basic13_eng.htm, (accessed 28 July, 2020)

2- JNF, "OUR HISTORY 1901: IT ALL STARTED WITH A DREAM," JNF official website, <https://www.jnf.org/menu/3our-history>

عن تقرير «الاحتلال الإسرائيلي في الضفة وجريمة الأبارتهاید».. عرض وملاحظات



«نظم القمع الإسرائيليّة متداخلة على نحو لا يمكن فصله»

في شكلها السياسي داخل الخط الأخضر هل أنها تمثّل الشرعية الأخلاقية والقانونية لتأسيس دولة اليهود، إلا أن هذه الشرعية بدأت بالتصدّع بعد عام ١٩٦٧، حيث بدأت هيمنة الدولة في جغرافيا محتلة وفق القوانين الدولية (الصهيونية العادلة - مقال عن الوضع الأخلاقي للدولة اليهودية، منشورات مولاد، باللغة العبرية).

هنا النقطة المركزية التي ينض عليها التقرير بشكل أو بآخر، وينطلق منها لنقد الممارسات خارج «الجغرافيا الشرعية» وبالتالي يفقد التقرير مركزاً أخلاقياً ومنصمها عليه في اتفاقيات دولية بخصوص الأبارتهاید ولفت إليه التقرير بشكل عابر، إلا أنه يحمل إمكانات المساءلة السياسية والقانونية والأخلاقية ضد الدولة الكولونيالية، حيث يجب أن تكون على النحو التالي: هل يوجد جماعة تستحق جماعة، في فلسطين التاريخية؟ هذه المسألة في شكلها الجزئ هي الانطلاقة الأولى للانتداب وبداية الاستعمار البريطاني، نجد جنود ونشء صياغة جماعة يهودية استيطانية تطمح لهيمنة والسيطرة وجوديا في كل المستويات، وكان ذلك على حساب الجماعة الأصلانية.

إذاً، المعيار الأساسي في تنقيب الواقع بحثاً عن جريمة الأبارتهاید هو من خلال تقصي هيمنة جماعة على جماعة أخرى، وهذا ما نجدّه في فلسطين التاريخية، عبر نغم وأساليب وديناميكيات عدة تطرق إليها العديد من الباحثين. لذلك يمكن القول إنه في حال ارتكز التقرير على هذه الفرضية النظرية «جماعة مقابل جماعة» كمعيار بدلاً من تقصي القوانين والبيروقراطية كمعيار أساس الحكم الأخلاقي والدولي إزاء الجريمة المرتكبة بحق الفلسطينيين، من هنا تطأير الأبارتهاید فلسطينياً بصورة شاملة، مع التويه ان هذا لوجوده لا يكفي بالطبع لفهم المسألة الفلسطينية والمظاهرة الكولونيالية الإسرائيلية.

أخرى، وذلك عبر تقويض ومحو حقوق وحريات الفلسطينيين مقابل تعزيزها عند المستوطن الإسرائيلي في الضفة الغربية. ويتضح ذلك في جميع المستويات والجوانب، وعلى رأسها الأرض، فقد وظفت منظومة الاحتلال ٩٩٪ من الأرض لصالح المستوطنين، وما يقل عن ٠.٢٤ ٪ لصالح الفلسطينيين، وقامت بسلب الأراضي لصالح الإسرائيليين لخدمة مصالح سكنية ومدنية وأمنية. بالمقابل، تمنع المنظومة الفلسطيني من البناء والتطوير على الأرض. ومنظومة الاحتلال تعمل وتضمن بقاء واستمرارية الجرائم التي ذكرناها وغيرها، كما تمّ تفصيلها في التقرير، من خلال إجراءات قانونية للسيطرة أكثر على الأرض، وتقييدات بيروقراطية، وقرارات وإعلانات من مسؤولين في الحكومة في العقد الأخير خاصة، جميعها تأتي في سياق بقاء هذه المنظومة والحفاظ عليها، وإتمامها من خلال سيرورة «الضم» بشكل كامل أو مناطق معينة.
إذاً بعد إتمام الفصل بين النظم الإسرائيلية في كل جغرافيا فلسطينية، والتركيّز على جغرافيا الضفة الغربية، جاء تطأير الممارسات المنظمة والمنهجية ضد الفلسطينيين تحت عنوان جريمة الأبارتهاید، على أساس جميع الممارسات غير الانسانية ضد الفلسطينيين من نزع حقوقهم وحرياتهم، والفصل بين المجموعتين في الضفة الغربية، ومنع تطوّرهم وتقييد حركتهم في الحيز المكاني، وجميعها وغيرها كما أومضنا سابقاً، ليست مؤقتة بل بنوية، وإسرائيل تحاول قنر الإمكان استدامة هذه الممارسات، من خلال سياسة الضم، أو إعادة تشكيل الحيز المكاني، وإيضاً ضرب جميع القوى السياسية المعارضة، وملاحقتها واعتقالها إدارياً. بالتالي، استنتج التقرير أن المنظومة العسكرية يجب إعادة تطأيرها كجريمة أبارتهاید.

عند هذا الحد نتساءل: أين تكمن مواطن الخلل في هذا التقرير؟ وما هي الفرضيات المعرفية التي تشكل هذا الفصل بين النظم؟

تحذري فصل النظم، لثبوتة الديمقراطية الإسرائيلية»

يتأسس التقرير بداية على الفصل بين النظم الإسرائيلية (الضفة الغربية وداخل الخط الأخضر وقطاع غزة) نظرياً، بالرغم من ملاحظته إمكانية فهم جميع النظم داخل نسق واحد استعماري بما أنها عملياً متداخلة ومن الصعب فصلها. واعتمد الفصل على أساسات قانونية/سياسية داخل النظم الإسرائيلي في تعاطيه مع السيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة، وتكسيك هذا الفصل، يحتاج منأ بداية إلى رصد الفرضيات التي يتأسس عليها التقرير، الالتزام بالقانون الرسمي سواء الدولي أو الإسرائيلي، لفهم الواقع في فلسطين التاريخية وفصله، ويتضمن قبولا وتكديدا على شرعية الدولة اليهودية- بالرغم من مضامين عنصرية وممارسات منهجية ضد الفلسطينيين.

في صدد فصل الدولة اليهودية كنظام تمايز- قانونياً عن المنظومة الأبارتهایدية»، كما وصفها التقرير، يتأتى ذلك عن فهم السيادة بوصفها قانوناً ضمن المنظور الليبرالي، وفي نقد كارل شميت للسيادة وتعميق النقاش حولها تتبين معنى آخر للسيادة في حالة الاستثناء أو الطوارئ التي تزج بها الدولة، أي حدوث أمر لم يكن وفق حسابات المنظومة اليومية، وهذا يتداخل

وذكر التقرير أن ما يميّز التعريفات الدولية أو الشروط لوصف نظام معين بأنه يقوم بجريمة الأبارتهاید، دون اشتراط أيديولوجيا عنصرية، فقط شروط ثلاثة، وتحت أي دافع ومحفز توصف بالجريمة الدولية. وبحسب التقرير هذه الشروط وفق القرارات الدولية المتمثلة في الاتفاقية الدولية المتعلقة بابارتهاید١٩٧٢ واتفاقية روما ١٩٤٨: أولاً، وجود فعل الجريمة أو الجرائم الانسانية ضد جماعة إثنية/ قومية على يد جماعة إثنية/ قومية أخرى، وتتخلل الجريمة أفعال القتل والإبادة والطرده والملاحقة والاعتصاب والاستعباد والاستغلال وغيرها من الممارسات التي تقيد الحريات، وتسبب الأضرار النفسية، وتمنع استكمال الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ضد الجماعة.

والشرط الثاني متعلق بالعلاقة بين- جماعتين، لتتحقق جريمة الأبارتهاید. بمعنى أنه يجب وجود جماعة تقوم بالجريمة (كما في الشرط الأول) ضد جماعة أخرى، بشكل منظم ومنهجي في إطار جيوسياسي معين، وهنا يوضع الشرط أن وجود جماعة تعيز عن ذاتها على هيئة دولة، تقوم بجرائم متعددة ضد جماعة أخرى وتضعفها وتلاعنها وتبيدها بشكل منهجي مرتبط بمؤسسات وهيئات وأجسام الدولة ولاي سبب كان. فهي جريمة أبارتهاید وضد الانسانية، أي أنها تحمل قانونياً بعدا دولياً، وهي ليست جريمة محلية فقط.

وأوضح التقرير أن الشرط الثالث كما جاء في الاتفاقيتين هوأن الجماعة المعتدية المرتكبة للجريمة تسعى بطرق متعددة للحفاظ على هذا النسق، وضمان استمرارية الجرائم ضد الجماعة الأخرى، وأدرجت الاتفاقيات جريمة الأبارتهاید في سلم الجرائم ضد الانسانية، في هذا الصدد، قام التقرير- بفصل بين السيادة على الضفة الغربية (وقطاع غزة) في التعريفات القانونية لدولة إسرائيل من جهة، والسيادة بالمعنى السياسي والعسكري والاقتصادي من جهة أخرى، على إثر ذلك نظر التقرير إلى منظومة الاحتلال الإسرائيلية التي يعبر عنها الحاكم العسكري وضباط وجنود ومستوطنون، بمعزل عن المنظومة الاسرائيلية البرلمانية أو المدنية التي تعبر عنها الحكومة ووزارة العدل.

وبعد إتمام الفصل أكد التقرير وجود جماعة فلسطينية في الضفة الغربية تعاني جميع أشكال القهر والقمع على يد جماعة إسرائيلية، يهودية مستوطنة في الضفة الغربية، تحت إطار منظومة الاحتلال للحفاظ وضمان سلب الأراضي والاستيطان الاسرائيلي، وبذلك ترتكب جريمة حرب وفقاً للقانون الدولي، ولكن يتساعل التقرير: هل من الممكن فهم الممارسات الاسرائيلية في الضفة الغربية كجريمة أبارتهاید؟

تحقق جريمة الأبارتهاید متعلق بسؤال الاستدامة للجرائم التي ترتكبا الجماعة ضد أخرى، بشكل منظم ومنهجي، في إطار جيوسياسي تحت سيطرة منظومة احتلال، وما يورده التقرير في هذا الخصوص أن الأفعال المنهجية التي ترتكبا منظومة الاحتلال تضعف وتقمع وتتكك المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية مقابل تمكين المجتمع الاستيطاني في المنطقة ذاتها. وأشار التقرير إلى أن مصالح المستوطنين في الضفة الغربية أصبحت متداخلة مع المنظومة العسكرية، مما يجعل بنينا متماسكة تثبت علاقات استغلال من جهة وإبادة سياسية ورمزية ومادية من جهة

كتب محمد قعدان:

تجري محاولات عديدة من الجانب الإسرائيلي لفهم ممارسات الدولة اليهودية، ضد الفلسطينيين، انطلاقاً من الأوضاع السيئة التي يعيشها هؤلاء الآخريون، وتتساءل نحن الفلسطينيون حول إسهام بعض الجمعيات والأحزاب في تحليل الأوضاع التي نمر بها، ومحاولاتها تطأير جميع الممارسات، وما هي الحدود المعرفية التي تُعيمن على هذه التحليلات، علماً بأنها تختلف وليست جميعها بنفس الدرجة من العمق في اختراق طبقات الهيمنة الكولونيالية إزاء الفلسطينيين، وإيضاً نتساءل كيف نستطيع نقد هذه التحليلات أو استدامتها فلسطينياً، أي إعادة سؤال الألم والقهر من الموقع الفلسطيني، حيث بدأت علاقة القمع.

ما سأحاول فعله في هذا السياق هو نقد تقرير أصدرته منظمة ييش دين« (YESH DIN) لحقوق الإنسان مؤخرًا تحت عنوان الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وجريمة الأبارتهاید، مبنياً كيف ترضع ديناميكية صياغة التقرير ليكون متوائماً بشكل ما مع الخطوط العريضة الإسرائيلية، مع أن نض التقرير يملك إمكانيات عديدة لنقد المنظومة الإسرائيلية كاملة كجهاز كولونيالي لديه مهام وإجراءات محددة تجاه الفلسطيني، وفقاً للمنطقة الجغرافية.

نقد التقرير سيكون ضمن تهديد عام حول التقرير، شارحاً أهم ما جاء فيه، ونقد بنيتة المعرفية وحكمه الأخلاقي. أيضاً سأبين مواطن الضعف في النض، أي كيف تفت مواءمة مع الخطوط العريضة الكولونيالية وخاصة في فهم السيادة، وسناقش انطلاقاً من موقع المستعمر الفلسطيني إمكانيات تطأير مفهوم الأبارتهاید فيما يتعلق بالكل الفلسطيني.

الأطروحات الأساسية

يرسم التقرير خريطة «الراي القانوني» في خصوص جريمة الأبارتهاید والنظام الإسرائيلي السياسي والقانوني، وحدد جغرافيا الضفة الغربية (غزة) كإطار جيوسياسي، لفحص إنفاذ جريمة الأبارتهاید، وتوضّل الكتاب القانونيون إلى ذلك من خلال الإشكالية أو المعضلة في وصف فلسطين التاريخية كإطار جيوسياسي، تجري فيه جريمة الأبارتهاید وفقاً للمنظمات الدولية في إثر التمايزات في الأنظمة التي شكلتها دولة إسرائيل في الضفة الغربية (حكم عسكري) وغزة (حكم عسكري من خلال المصارع) وداخل الخط الأخضر (حكم برلماني ديمقراطي)، بغض النظر عن ادعاء أنها في النهاية تحكم فلسطين التاريخية عسكرياً وسياسياً واقتصادياً وإدارياً.

إذاً، التقرير مرتبط أساساً بجغرافيا الضفة الغربية وغزة نظرياً، إنما عملياً كان التقرير متعلقاً فقط بالضفة الغربية حيث المنظمة تتعلك فيها تجربة طويلة يفهم عميق لجميع أشكال القهر والقمع إزاء الفلسطينيين في تلك المنطقة.

خطة التقرير هي كالآتي: بدايةً توضح مفهوم الأبارتهاید تاريخياً، ثمّ تبين الفصل الحاصل بين واقع الجريمة التاريخي والجغرافي لتصبح جريمة قانونية دولية، لها مبرراتها وتفصيلها الجزئية، لتستطيع إسقاطها على ممارسات الأنظمة في جغرافيات مختلفة ضمن شروط محددة.

التعريف الجديد للاسامية.. في الجوهر «تحصين» الاحتلال!

إسرائيل على أنها (الدولة القومية للشعب اليهودي) والتي تتيج لليهود بشكل حصري (ممارسة حق تقرير المصير) على اعتبار أنها (الوطن التاريخي للشعب اليهودي)، وهو ما فتح الباب واسعاً للخطوة العملية لترجمة هذا القانون على الأرض من خلال مشروع الضم لجزء من أراضي الضفة الغربية وتأسيس نظام أبارتهاید عنصري على حساب حقوق الشعب الفلسطيني. وإن احتفاء إسرائيل وقادتها لتبني أي دولة (ديمقراطية) للتعريف الجديد نابع من سياستها التي ترمي إلى خلق رابط عضوي شبه بديهي راسخ في الوجدان الجمعي العالمي بان مناهضة الصهيونية وانتقاد إسرائيل هو وجه آخر للاسامية. كما عبر عن ذلك وزير الخارجية الإسرائيلي السابق يسررائيل كاتس في تعليقه على قرار البرلمان الفرنسي تبني التعريف الجديد للاسامية.

وما قدم هل أنه تعريف (غير ملازم) أصبح بحكم المعيار المسطرة التي تقاس وفقها مواقف الدول والمؤسسات الدولية وحركات الاحتجاج والنضال المحلية والعالمية تجاه إسرائيل وسياساتها اليمينية. ومن أجل تعميق هذا الربط وتوثيق التعريف قدمت وحدة الدبلوماسية الرقمية في إسرائيل توصيتها إلى أكبر شبكتي تواصل اجتماعي فيسبوك وتويتتر بتبني التعريف الجديد للاسامية ومراقبة المحتوى على الشبكتين وفق المعايير التي رسمها، وهو جهد أرهه مؤتمر منظمة NGOmonitor ذات التوجهات اليمينية المعروفة بتربصها بمنظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني الفلسطيني ومحاولة الربط بينها وبين الإرهاب، والذي عقد في العام الماضي تحت عنوان (مستقبل حركات حقوق الإنسان في عهد صعود للاسامية) بالعودة إلى الربط بين دعوات سحب شرعية عن إسرائيل للاسامية وخاصة في وجه المظاهرات الحقوقية التي تتف إلى جانب نضال الشعب الفلسطيني، حيث أكد مبعوث الولايات المتحدة للنضال ضد الاسامية والذي حظي بلقب السفير الرئيسي للمؤتمر إيلان كار بان (الاسامية هي استمرار كراهية اليهود القديمة والتي تترجم على شكل دعوات سحب الشرعية والمقاطعة) في وقتنا الحاضر. واعترف رئيس الوكالة اليهودية إسحاق هيرسوغ بان تبني التعريف الجديد (سيمكننا من العمل وفق مقاييس واضحة وموضوعية لحماية اللاسامية) وهو ما تم ترجمته من خلال إطلاق مشروع عالمي في ذكرى المحرقة للمجمع القانوني الدولي من خلال (إدارة حملة قانونية عملية تمكن من النضال ضد ظاهرة اللاسامية) ليس على مستوى الضجج ونشر ثقافة مضادة فقط بل (سند النقض بإزالة العقبات والتوجهات المحددة أمام سلطات إنفاذ القانون في كيفية استخدامه، أي التعريف الجديد).

ولا بد من أن نضفي إلى أن خطر التعريف الجديد لا يكمن في تضيق هامش الحريات وحرية التعبير ولا في إعطاء غطاء لجرائم الاحتلال وقمع أي انتقادات ضدها، بل هو فوق ذلك في شرعية مشاريع الضم والتوجهات القومية المتطرفة ضد الفلسطينيين في الداخل، وهذا ما عبر عنه الباحث في مركز راندز راف زريق في الندوة البحثية التي أقامها المركز تحت عنوان (معادة الاسامية للصهيونية والمسألة الفلسطينية) بالقول إن تبني التعريف الجديد (سيؤدي إلى خلق النضال الوطني الفلسطيني وإلى تضيق مساحات المعارضة) معتبراً أن المعركة في مواجهته معركة مهمة، وهو ما يؤيده فيه ديمتري شومسكي الذي يرى أنه الأخر من (معركة وقف التضخم الحاد في مفهوم اللاسامية أمر ممكن من خلال عمل مشترك من قبل الباحثين الإسرائيليين في اللاسامية) على اعتبار أنه أداة بيد اليمين القومي المتطرف وليس تعريضاً موضوعياً.



.. من تظاهرة في لندن تدعو حزب العمال لمحاسبة زعيمه جيريمي كوربين.

إسرائيل وحدد آلية وهامش التعامل معها وفي أي سياق يجب أن يأتي ووضعها في مكانة جعلها في موقع تفضلية على الدول الأخرى ولم يكتف بحساواتها بها. لا ينحرف التعريف الجديد عن أهداف التحالف فقط، ولا يعتبر متحيزاً ومشوهاً من ناحية أيديولوجية، بل إنه يعكس فضلاً بنحياً عميقاً إذنا لم نقل إفلاساً أكاديمياً صرفاً) وفق البروفسور ديمتري شومسكي، الأستاذ في قسم تاريخ الشعب الإسرائيلي في الجامعة العبرية والمتخصص في تاريخ الصهيونية، والذي وصف التحالف بأنه (إحدى الجهات التي تساهم في الرؤية المشوهة للاسامية في العالم)، بل هو (انتصار جديد للدعاية الصهيونية وجماعات الضغط المؤيدة لإسرائيل في أوروبا والولايات المتحدة) وفق المحلل الصحافي جدمون ليفي الذي اعتبر أنه (سيجبر بلدان العالم على تجريم أي نقد موجه لإسرائيل بما في ذلك الاحتلال). وانتقد أكاديميون وكتاب وشخصيات عامة من بينها شخصيات حاصلة على جائزة إسرائيل، التعريف الجديد في بيان وقعوا عليه ونشروه في الصحافة المنشاسوبية، وانعزروا أن الربط بين اللاسامية ونقد إسرائيل يسسيه أولاً لضحايا النازية أنفسهم (لأن جزءاً منهم يعارض الصهيونية وينتقد إسرائيل) ولأن هذه الصياغة (تعطي إسرائيل حصانة من النقد بسبب فرخها لحقوق الإنسان وانتهاك القانون الدولي) وهو ما يعني أن على (الاتحاد الأوروبي أن يداغم عن حقوق الإنسان الفلسطيني كما يجارب ضد اللاسامية).

ويع ذلك كانت رئيسة وزراء بريطانيا تريزا ماي تعلن تبنيها للتعريف الجديد دون تحفظات. وشهدت بريطانيا تحديداً أولى المعارك الداخلية الأشد وضوحاً في استخدام التعريف الجديد للاسامية ضد زعيم حزب العمال جيرمي كوربين الذي يعد الأكثر صراحة في انتقاده لسياسات إسرائيل. إذ بعد أن (فشلت محاولة لإصماق تهمة أنه عميل تشيكي وداغم للإرهاب وديمية بيد بوتلين اهتدى خصومة إلى صفة اللاسامية رغم تاريخه العريق في محاربة اليمين المتطرف والعنصرية ومناهضته للحروب، بحسب

التي تنكر شرعية وجود إسرائيل وحققها في الوجود. كما أن محكمة الجنايات الدولية، التي قررت المدعية العامة فيها قاتو بنسنسودا فتح تحقيق في جرائم الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، واجهت ذات التهمة بصيغتها الطارئة التي أقرها التحالف الدولي ومن قبل رأس الهرم السياسي في إسرائيل بنيامين نتنهاو الذي علق على قرارها بقوله إنه «بمثابة ادعاء بان لا حق للشعب اليهودي في أن يقيم في وطنه وهو ما يمكن وصفه بأنه لاسامية خالصة تماما مثل الادعاء بان لا حق لليهود في الدفاع عن أنفسهم في وجه من يريدون إبادتهم».

يشهتره نتنهاوهم من بين المساسة الإسرائيليين بأنه الأكثر براعة في التعامل مع الإعلام وفرض أجندته عليه ومخاطبة دول العالم والتأثير بهم، وقد استخدم هذه المهارات في الترويج للتعريف الجديد للاسامية، إن يعتبر الشخص الأكثر تكراراً في استخدامه ضد إيران والمنظمات الفلسطينية والقرارات الدولية الصادرة عن منظمات مثل مجلس حقوق الإنسان، حيث أصبح مثل الالزمة التي يلصقها بكل من ينتقد إسرائيل والسلم العدواني واليمينية المتطرفة التي يتبناها لدرجة وصفته فيها الكاتبة شيرة ميكين، في مقال رأي نشرته في صحيفة هارتس، بأنه «شوه المصطلح من أجل خدمة أهدافه الخارجية والداخلية وتجنيد المؤيدين لنظريته القومية وتمعير مشروع الضم وقلم فكرة حل الدولتين».

إن قياس البون الشاسع ما بين التعريف الذي تبنته الأمم المتحدة في العام ١٩٧٥ وبين التعريف الحالي الذي أقره التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة، لا يكمن في التضاد بين الصيغتين، بل في التحول الذي شهده العالم والانحراف الشديد نحو اليمين والصيغ الأحادية والاستهتار بالمرجعيات الدولية والقانون الدولي والهجور الحاد على الحريات.

لم يكن بالإمكان إقرارنا ناهيك عن الدفاع عن. قانون أساس القومية الذي أقره الكنيست الإسرائيلي قبل عامين من دون الاستناد على تعريف اللاسامية بشكل شبه حرفي في تعريف دولة

كتب عصمت منصور:

قبل ٤٥؛ عاما تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ٧٢ دولة ومعارضة ٣٥ دولة قرارها رقم ٣٢٧٩ والذي تبني التعريف الجديد للصهيونية الذي يصفنها على أنها «شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري وأن على العالم مقاومة هذه الأيديولوجيا لأنها تشكل خطرا على الأمن والسلم العالميين»، لتعيد نفس الجمعية إلغاء القرار الذي لم يصر سوى ١٦ عاما، وليشكل هذا الانتقالي الذي تزامن مع أحداث كبرى في التاريخ مثل انهيار الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الأولى ومؤتمر مدريد للسلم، أحد الأحداث الرزية الدالة على عمق وشمولية التحول الذي يشهده العالم ولاي جهة في الصراع تميل دقة الأمور.

وفي هذا الصدد يمكن القول إن تعريف مصطلح اللاسامية يصلح بشكل لرامي، لأن لا يكون واحدا من أدوات قياس التحولات السياسية والأخلاقية والعملية في العالم، وأداة قياس للحبب التي مر بها الصراع الذي يسير بشكل مساعد على المستوى الرسمي لصالح الرواية الإسرائيلية وتعريفها للاسامية وتحولها إلى أداة للتصدي للانتقادات الموجهة ضدها وتمكين أفواه الأصوات المعارضة لسياساتها وانتهاكاتا لحقوق الإنسان وتبنيها لسياسات تؤيد الاحتلال وتحوله من حكم عسكري مؤقت إلى نظام أبارتهاید عنصري.

الوقائع.. انتصار للدعاية الصهيونية

في العام ١٩٤٨ تم الإعلان عن تشكيل التحالف الدولي لإحياء ذكرى المحرقة النازية، وهو تحالف ضم في البداية ثلاث دول هي السويد التي بادرت إلى تشكيله بعد أن اتضخ من أبحاث أبحاثها في أوساط الجيل الشاب أن ٢٥ بالمئة منهم لم يسعوا بالحرقه (وهو ما تبين أنه استغلال خاطئ فيما بعد) والولايات المتحدة وبريطانيا، وكان الهدف المعلن من وراء إقامة هذا التحالف هو التثقيف وإحياء ذكرى المحرقة ومعارية منكريها. عقد هذا التحالف الثالثي بعد عامين من تأسيسه قمة في ستوكهولم ضمت ٢٥ دولة فتحت باب العضوية أمام الدول الاربعة للانضمام إليه (شرطية أن تكون ديمقراطية) ليصبح عدد الدول المنضوية في هذا التحالف ٣٠ دولة. وتلخص الجهد التثقيفي للتحالف والقيم التي بشر بها ونذر نفسه لنشرها في نهاية الأمر بإعلانه في العام ٢٠١٦ مقترح تعريف جديد وشامل (وغير ملازم) للاسامية تمت صياغته من قبل ٣٠٠٠ محام وقانوني من ٣٠ دولة المشكولة للاتحاد، بهدف (محاربة الإرهاب والاسلامية ونزع الجرائم عن دولة إسرائيل والربط بين القوانين القائمة في دول العالم والتعريف الجديد في كل ما يخص التحريض والتمييز العنصري) وهو تعريف يتخطى هدف التثقيف ونشر الوعي في أوساط الشباب حول أهوال المحرقة التي أقيم التحالف لأجله عند تأسيسه. التعريف الجديد الذي تبناه التحالف، والذي (يعتبر اللاسامية على أنها نظرية معينة لليهود يمكن التعبير عنها بكراهية اليهود بتعبيرات لفظية وجسدية، موجهة ضد أفراد يهود أو غير يهود ولاو ضد ممتلكاتهم ومؤسساتهم ومواقفهم الدينية.... تعبيرات يمكن أن توجه ضد دولة إسرائيل التي تعتبر جماعة يهودية... وإنكار حق الشعب اليهودي في تقرير مصيره والادعاء أن قيام دولة إسرائيل جزء من مؤامرة عالمية.. طلبة إسرائيل أساسيات لا تطبق من دول ديمقراطية ومقارنة لإرهاب وديمية بيد بوتلين التي انتهجتها النازية ومنع اليهود من فرص أو خدمات ممنوحة للآخرين) ربط بشكل مباشر بين اللاسامية وبين الموقف من

حرب نتنياهو وأنصاره ضد وسائل الإعلام جزء من الحرب ضد لائحة الاتهام!

كتب سليم سلامة:



(أفب)

إستراتيجية نتنياهو: التشكيك بالإعلام.. لرفع الشرعية عن المتظاهرين المناوئين له.

حملة نتنياهو التحريضية ضد وسائل الإعلام هو، بدون شك، كالمان ليبسكيند الذي يكتب في صحيفة وموقع «معاريف» ويقدم برنامجاً حوارياً في القناة التلفزيونية الأولى (كان ١١) في إسرائيل. فقد كتب ليبسكيند مقالة طويلة تحت عنوان «وسائل الإعلام لا تغطي المظاهرات، بل تشارك فيها»، وهي المقالة التي اقتبس منها نتنياهو في مدونته المشار إليها أعلاه.

يقرر ليبسكيند في مقالته هذه: «لا تقارير صحيحة بعد اليوم. لا اهتمام بالحقائق. كل شيء سياسة. بعد ١٥ عاماً من صناعة الأكاذيب الصحافية التي هيأت الأجواء والنفوس لاقتلاع غوش قطيف (إخلاء المستوطنات الإسرائيلية من قطاع غزة في العام ٢٠٠٥، إبان إشفال أريئيل شارون منصب رئيس الحكومة الإسرائيلية). يمكن الجزم بكل أسف: لا شيء تغير؛ ثم يكتب: «من الصعب عليّ تذكر حالة مشابهة يحظى فيها هذا العدد الضئيل جداً من المتظاهرين بكل هذا الاحتضان والتغطية الصحافيين الواسعين جداً. عناوين رئيسية بصورة يومية، متابعة لصيقة، ساعات من البث المتواصل، منذ اللحظة الأولى. المواقع الإخبارية والنشرات الإخبارية أضحّت أشبه بولحات الإعلانات الخاصة بحملة الاحتجاج الحالية. مراسلون ومحللون يطوعون للعمل كمسؤولي علاقات عامة فيها. ليس من الممكن عدم الانتباه إلى مدى حماسهم. من غير الممكن عدم الالتفات إلى مدى تعاطفهم مع كل من يجرون معه أي لقاء. يلبسون قبعة الصحافي المراسل مرة ثم قبعة المتظاهر مراراً. إذا لم يتابعوهم بدقة، فلن تستطيعوا تمييز القبعة التي يلبسونها في كل لحظة عينية.»

يسرد ليبسكيند العديد من الوقائع والأحداث التي تثبت رأيه وتؤكد ما يذهب إليه، من وجهة نظره. ثم يقول: «نحن نعيش أياماً تنصرف فيها كل وسائل الإعلام إلى بذل جهود علنية وجلية للعبان تماماً هدفها تاجيع النيران وإعلاء السنة اللهب. ثمة لديها مصلحة خفية بتسخين الأجواء وعدم السماح للحملة الاحتجاجية بأن تخبو. هذه الفوضى خدمتها تماماً. فهي (وسائل الإعلام) مجنّدة لإسقاط نتنياهو. لا يهم كيف. لا شأن لها بالحقائق. لا شأن لها ولا مملحة بالتغطية المنصفة. لا شأن لها بالصحافة والعمل الصحافي..... الصحافة التي تقدر بانفعال وإعجاب ارتباط العربي بشجرة الزيتون لم تنجح يوماً في فهم علاقة اليهودي بأرض إسرائيل. هكذا كانت وسائل الإعلام الإسرائيلية في ١٩٧٠؛ هكذا كانت في ٢٠٠٥ وهكذا هي اليوم أيضاً..... اتعلمون؟ سأتجاسر وأقول: ثمة لجزء كبير من الصحافيين العاملين في وسائل الإعلام مصلحة بأن يكون هنا عنف. مثل هذا العنف يضمن استمرار الفوضى واستمرار اشتعال النيران. هذا العنف يخدم روايتهم. هذا العنف يخدم هدفهم (إسقاط نتنياهو وحكم اليمين) ويقربهم من تحقيقه.»

بأنها «خطيرة إلى أبعد الحدود»، إذ «تتعالى فيها، كل مساء، دعوات صريحة إلى قتل رئيس الحكومة وعائلته!» وتوجه زوهر إلى رئيس المعارضة البرلمانية ورئيس حزب «يوجد مستقبل»، عضو الكنيست يائير لبيد، متسائلاً: «أين استنكارك لهذه الدعوات لقتل رئيس الحكومة؟!» في تطور طبيعي ومتوقع تماماً، انضم عدد من الصحافيين اليمينيين إلى حملة التحريض ضد وسائل الإعلام وانخرطوا في التحريض ضد زملاء لهم يعملون فيها، مرددين الاتهامات ذاتها التي أطلقها نتنياهو نفسه وحزبه. فقد كتب موشي إيفرجان، أحد كتاب الراي البارزين في موقع «ميداه» اليميني (٤ آب الجاري) عن «التكافل الفاسد والخطير بين هيئات إنفاذ القانون ووسائل الإعلام»، وعن «الصفقة الظلامية بين رجال الإعلام وكبار مسؤولي الهيئات القضائية التي تُفسد كلا الطرفين»، معتبراً أن «المظاهرات أمام شارع بلغور في القدس (مقر إقامة رئيس الحكومة الإسرائيلية) تدعي تمثيل الجمهور عامة، لكنها في الواقع ليست سوى جزء من نشاطات احتجاجية يخطّنها وينفذها اليسار في محاولة لإسقاط حكم الليكود واليمين، بتغطية داعمة ومؤيدة من وسائل الإعلام.»

وكتب إيفرجان أن صحفياً إسرائيلياً توقفوا، منذ زمن بعيد، عن العمل في الصحافة الحقيقية وتحولوا إلى أدوات طيبة في خدمة أجندة سياسية - حزبية أحادية اللون، ثم أضاف: «للإعلام دور هام في النظام الديمقراطي في كشف المظالم والفساد في مؤسسات الدولة ومنظوماتها المختلفة. الإعلام لاعب قوي وهام حقاً. ولذا، فحين يخون الإعلام وظيفته ويستغل قوته بصورة سياسية - حزبية، فهو يدفع بقوة نحو انهيار سلطة القانون.»

أما الصحافي شمعون ريكلي، المحلل في قناة ٢٠ اليمينية، فاتهم وسائل الإعلام بأنها «تدفع نحو الفوضى وتشجعها وستكون المسؤولة عن أية أعمال عنف تقع!» وقال ريكلي، في مقابلة مع موقع «ميداه» أجراها معه رئيس تحرير الموقع، أمير ليفي، إن «حفنة من المتظاهرين تحظى بتغطية لا تتوقف ولا تنتهي، وبدلاً من تغطية الأحداث، تحول رجال الإعلام إلى لاعبين رئيسيين في الأحداث، بل هم الذين يقودونها. وسائل الإعلام تدفع، تجند وتشجع المظاهرات والفوضى في بلغور؛ وهي مظاهرات عنيفة وخطيرة ستكون وسائل الإعلام مسؤولة عن أي عنف يحصل خلالها..... أنا أقول إنه حتى لو وقع عنف مستقبلي من جانب أجزاء من اليمين ضد المظاهرات، فسيكون هذا ذنب الإعلام الذي يرفض استنكار عنف اليسار، بل يدعمه ويحميه.» وخلص ريكلي إلى القول: «هذا هو الخطر الجدي الأكبر على الديمقراطية في إسرائيل.»

لكن الأبرز من بين صحافيي اليمين الذين انخرطوا في

فاضة، وقحة ومخجلة، ضد زوجتي، هذا درك أسفل.» على كلمة نتنياهو في الكنيست هذه عقب عضو الكنيست أفغدور لبرمان، رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» بكلمة قال فيها إن «أجواء من التخويف وإسكات النقاش العام تسود البلاد خلال الأسابيع الأخيرة. أي نقد للحكومة يصوّر وكأنه تحريض قد يقود إلى العنف». ثم اقتبس لبرمان من خطاب ألقاه نتنياهو نفسه يوم ٢٥ كانون الأول ١٩٩٥ إبان حكومة شمعون بيريس (التي تولى رئاستها في إثر اغتيال رئيس الحكومة إسحق رابين يوم ٤ تشرين الثاني ١٩٩٥). في ذلك الخطاب، قال نتنياهو: «أصبح الناس في إسرائيل يخافون التحدث مع بعضهم البعض، ينظرون من وراء الأكتاف. سمعت أشخاصاً يقولون: «أخشى التحدث عبر الهاتف». ما الذي يحصل هنا؟ نظام شيوعي؟ دولة شرطة؟ ممنوع التظاهر؟ ممنوع رفع الياقات؟ لن تخيفونا ولن تردعونا». عقب الانتخابات العامة التي جرت للكنيست الـ ٤٤ بعد ذلك بأشهر قليلة (٢٩ أيار ١٩٩٦) استطاع نتنياهو تشكيل حكومة وأصبح رئيس الحكومة الإسرائيلية للمرة الأولى في حياته، ابتداء من ١٨ حزيران ١٩٩٦.

«ذراع دعائية لمظاهرات اليسار الفوضوية!»

ما أن رسم نتنياهو حدود المعركة ومسارها وأطلق صافرة انطلاقها حتى أخذ رهط التابعين والمؤيدين يستغلون مسلكين شتاتمه واتهاماته، بالمنطق ذاته واللغة ذاتها. فبعد ساعات قليلة جداً من مدونة نتنياهو المذكورة سالفاً على الفيسبوك، أصدر حزب الليكود بياناً خاصاً اتهم فيه قنوات الأخبار المركزية في إسرائيل بأنها «مسؤولة عن التحريض وإنذام المظاهرات»، وقال البيان: «القناتان ١٢ و١٣ تواصلان تآدية مهمتهما كذراع دعائية لمظاهرات اليسار الفوضوية. تبذلان جهوداً يائسة لغسل أدمغة الجمهور بهدف إسقاط رئيس حكومة قوي من اليمين». وأضاف بيان الليكود أن وسائل الإعلام هذه «توفر التغطية الجانبية واللانهائية من بضع نقاط بث مختلفة في محاولة منها لإنذام نيران هذه المظاهرات اليسارية ولتضخيم وزنها وأهميتها بينما تتجاهل، في المقابل، طابع هذه المظاهرات العنيف والنداءات التي تصدر منها وخلالها لقتل رئيس الحكومة وأفراد عائلته». ثم قال البيان: «قنوات التلفزة في كوريا الشمالية تستطيع التعلم من القنوات الإسرائيلية، لكن الجمهور الواسع يعرف حقيقتها المفضوحة ولا يتأثر بمحاولاتها هذه.» وختم بيان الليكود: «سيواصل رئيس الحكومة نتنياهو العمل الحثيث لمحاربة وباء كورونا ولتعزيز الاقتصاد الإسرائيلي وهو يدعوكم جميعاً إلى الانخراط في هذه الجهود وتجاهل حملة التحريض الخطيرة التي تشنها وسائل الإعلام.»

كذلك فعل رئيس الائتلاف البرلماني، عضو الكنيست ميخائيل (ميكّي) زوهر، الذي اتهم «مظاهرات اليسار

خلال مظاهرات اليسار في القدس. ليس أن وسائل الإعلام لم تستنكر هذا اللينش بحق الشرطي فقط، بل قالت إنه هو المذنّب أيضاً. وإذا لم يكن الشرطي مذنباً، فربما أنا المذنّب لأنني أرسلت رجال الشرطة كما يدعون، وهو ادعاء عار عن الصحة تماماً». وتابع: «حين يقع شجار بين مجموعتين من مشجعي الرياضة (يقصد شجارا بين مشجعي فريقين لكرة السلة في مدينة تل أبيب)، تسارع وسائل الإعلام إلى بث فرية مفادها أن نشطاء اليمين هم الذين استخدموا العنف بحق مشجعي اليسار. هنا، مرة أخرى، أكون أنا المتهم لأنني أرسلت هؤلاء المشجعين، كما يدعون. وحين يتوافد متظاهرون يحملون المشاعل ويهددون بالقاء زجاجات حارقة على مقر إقامة رئيس الحكومة، أكون أنا المتهم، أيضاً. فهم، في وسائل الإعلام - يقولون: «لوم لم يكن هناك، لما كانت حاجة للتظاهر». وحين يحصل تحريض أهوج ومنفلت من أي عقل، بما في ذلك النداءات اليومية المتكررة لقتل رئيس الحكومة وأبناء عائلته، تلوذ وسائل الإعلام بالصمت والتجاهل وتلجأ إلى الغمغمة ويصمت السياسيون أيضاً.»

ثم كتب: «لم يحصل مثل هذا التجند المشوه في دولتنا من قبل. كنت سأقول إنه تجند على الطريقة السوفييتية، لكن الحقيقة أنه تجاوزها بكثير وأصبح على الطريقة الكورية الشمالية. هكذا هو تجند وسائل الإعلام في خدمة المظاهرات». بعد ذلك، اقتبس نتنياهو بعض الفقرات من مقالة طويلة كتبها الصحفي كالمان ليبسكيند ونشرها في صحيفة «معاريف» قبل ذلك بيوم واحد (سناتي عليها لاحقاً، هنا). وختم نتنياهو تغريدته هذه بالتخدير: «النتيجة الحتمية مكتوبة على حائط الفيسبوك وعلى حائط المظاهرات ولن يستطيع أحد، أياً كان، القول: لم أعلم.»

في الأسبوع ذاته (٤ آب)، استغل نتنياهو منصة الكنيست - خلال مناقشة أزمة الخدمات الاجتماعية في إسرائيل - لمواصلة حملته التحريضية ضد المظاهرات والمتظاهرين ووسائل الإعلام قاعدياً بشأن المظاهرات التي تطالب باستقالته «يتم تنظيمها وتمويلها من فنادق فاخرة ومن أبراج شاهقة» (في إشارة اتهام إلى كل من رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق، إيهود باراك، والثري اليهودي الأميركي - المجري جورج سوروس، الذي يمول بعض جمعيات حقوق الإنسان في إسرائيل)، ثم بأنها (المظاهرات) «ممولة من صناديق اليسار وتحظى بدعم غير تناسبي وغير مسبوق من الإعلام اليساري.» وأضاف: «وسائل إعلام اليسار تأخذ زرع مقعد يساري وتعرضه كأنه مظاهرة جماهيرية حاشدة»، واتهم نتنياهو المعارضة «اليسارية» بأنها «تحارب الحكومة بدلاً من أن تتجنّد إلى جانبها في محاربة وباء كورونا»، ثم اتهم المتظاهرين بأنهم «فوضويون وليسوا أشخاصاً تضرروا من الوباء». وقال: «لا حدود في مظاهرات اليسار هذه. إنهم يمتهنون حرمة رموز الدولة ويدعون إلى قتل رئيس الحكومة وأبناء عائلته، إضافة إلى عروض جنسية

يلاحظ المتابع لمسيرة بنيامين نتنياهو السياسية، منذ ما قبل توليه منصب رئيس الحكومة الإسرائيلية وخلال إشفاله هذا المنصب، حرصه الشديد على إنشاء علاقات حميمة ووثيقة مع صحافيين، محررين ونشريين. إلا أن ثمة تحولاً قد طرأ على هذه العلاقة خلال السنوات الأخيرة تحديداً، إذ أضيف إلى هذا الحرص - الذي بقي قائماً مثلما كان من قبل - موقف عدائي، بل عدائي جداً وتحريضي، من جانب رئيس الحكومة تجاه وسائل الإعلام الإسرائيلية بوجه عام وتجاه وسائل إعلام محددة وصحافيين محددين، تبعاً لمصالحه السياسية - الحزبية وللتغطيات الإعلامية لأدائه ولقضايا الفساد العديدة التي حامت الشبهات حول تورطه فيها ثم تقديم لائحة اتهام خطيرة بحقه بشأنها، على خلفية وبفضل ما كشف عنه صحافيون محددون في وسائل إعلامية مختلفة، ما صعد الموقف العدائي والتحريضي ضدها إلى درجة حرب شعبية شعواء متواصلة لا يتوقف نتنياهو عن شنّها ضد وسائل الإعلام تلك وصحافيها، مجدداً في هذه الحرب قطاعات واسعة جداً من مؤيديه واتباعه، سواء من عامة الناس أو من السياسيين والمسؤولين الحكوميين.

في الأسابيع الأخيرة شهدت حرب نتنياهو وأنصاره ضد وسائل الإعلام الإسرائيلية تصعيداً لافتاً آخر حيال المظاهرات المستمرة منذ أسابيع في مناطق عديدة مختلفة من البلاد، أكبرها وأبرزها تلك التي تجرى أمام مقر إقامته في مدينة القدس تباعاً، والتي تغطيها وسائل الإعلام الإسرائيلية عموماً بصورة واسعة، وخصوصاً الشعارات والمطالب التي ترفعها حشود المتظاهرين وفي مقدمتها المطالبة باستقالة نتنياهو على خلفية قضايا الفساد الخطير ولائحة الاتهام الجنائية غير المسبوقة التي تقدم ضد رئيس حكومة، للمرة الأولى في تاريخ إسرائيل.

ضمن التصعيد الأخير، انبرى نتنياهو ويتهم وسائل الإعلام بأنها «تغطي المظاهرات بصورة مبالغ فيها جداً»، بل «تشارك في هذه المظاهرات، تحرض عليها، تغذيها وتؤججها»، ثم لم يكن سوى من الطبيعي تماماً أن يحذو حذوه كثيرون من أتباعه واتباعه، الصحافيين والسياسيين، في ترديد هذه الاتهامات ضد وسائل الإعلام وتوسيع رقعتها للطعن في مصداقيتها وتآليب «جمهور اليمين» ضدها وضد «مظاهرات اليسار»، كما يسميها، كجزء من «الحرب الأساس» ضد لائحة الاتهام بحق نتنياهو وإنذام نيران الكراهية والعداء حيال كل من ساهم في الوصول إليها وفي إعدادها وتقديمها وإحيال كل من سينظر فيها وسيقرر مصيرها سواء في وسائل الإعلام أو في النيابة العامة للدولة أو في مكتب المستشار القانوني للحكومة أو في الجهاز القضائي.

وقد كان من الواضح أن حملة التحريض المنهجية التي يشنها نتنياهو وأتباعه ومريده ضد المظاهرات والمتظاهرين، من خلال التحريض ضد وسائل الإعلام وفي إطاره، ستلقى أذاً صاعقة وتحاول عملياً من جانب نشطاء في اليمين الإسرائيلي، وهو ما تجسد فعلياً في انقراض مجموعات من هؤلاء على المتظاهرين في مدينتي القدس وتل أبيب والاعتداء الجسدي عليهم، الأمر الذي دفع رئيس حزب «ميرتس»، عضو الكنيست نيتسان هوروفيتس، إلى تخدير نتنياهو بالقول: «تحريكك هذا يعرض حياة المتظاهرين إلى خطر يومي حقيقي قد ينهتي بجرائم قتل فعلية»، مشيراً إلى أن هدف نتنياهو من وراء حملته التحريضية هذه هو «اشغال الميدان بالعنف لردع المتظاهرين ضدك ولوضع حد لهذه المظاهرات»، ضمن هدف أكبر هو «إلقاء المحاكمة والتعلم من العقوبة، بما في ذلك عن طريق تفكيك الائتلاف وحل الحكومة والذهاب إلى انتخابات جديدة.»

«على نهج كوريا الشمالية!»

كتب نتنياهو، على صفحته الشخصية على موقع «فيسبوك» يوم ٢ آب الجاري، مدونة طويلة تحت عنوان «تجنّد وسائل الإعلام في خدمة مظاهرات اليسار التي تحطم، كل يوم، رقماً قياسياً جديداً في العنف والتحريض على القتل» (!)، عاد في بدايتها إلى اقتباس ما قاله في مستهل جلسة الحكومة الأسبوعية التي عقدت صباح ذلك اليوم بنفسه: «أرى هنا محاولة تجري باسم الديمقراطية للدوس على الديمقراطية. ثمة في هذه المظاهرات تشويه لكل القواعد والأعراف... يغذون هذه المظاهرات ويؤججونها، وخاصة من خلال التجند الإعلامي الذي لا أذكر له أي مثيل من قبل، يشجعون أعمال الشغب، يسمحون بشلّ أحياء باكلمها، يسمحون بإغلاق شوارع، خلافاً لكل ما كان معمولاً به ومقبولاً في السابق.»

أضاف نتنياهو: «استنكر أحادية الموقف التي تميز غالبية وسائل الإعلام، فهذا لا تنقل أخباراً وتقارير عن المظاهرات، بل تشارك فيها، تغذيها وتؤججها. هذه ليست وسائل إعلام مجنّدة فحسب، بل هي مجنّدة أيضاً. إنها تغذي مظاهرات عنيفة وتحريضاً على القتل. لم أسمع أي استنكار إعلامي للعنف الذي مورس ضد شرطي

صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

هبة البراق ١٩٢٩

سنة الصدع بين اليهود والعرب

ترجمة: سليم سلامة



ضبابية بيروقراطية و«أنظمة طوارئ» تصدّ كشف مئات آلاف الوثائق الإسرائيلية التي زالت عنها السرية!



«دفن» وقائع النكبة والمجازر في خلفية حجب الأرشيفات الإسرائيلية وعرقلة الوصول إلى محتوياتها. الصورة لاقتلاع اهالي عراق النمشية في آب ٤٨، ومصدرها «أرشيف الدولة» عن تحقيق نشرته «هآرتس» تحت عنوان «طمس النكبة»، يوم ٢٠١٩/٧/٥.

الفرد. ونظراً لأن معظم المواد الأرشيفية تتعرض الآن للتدقيق الصام عن طريق تحميلها مباشرة على موقع الإنترنت الخاص بالأرشيف، فإن السؤال الذي يطرح هو ما إذا كانت هناك حاجة إلى القيام بالمراجعة قبل الكشف من قبل هيئتين - الهيئة المسؤولة عن الكشف العاملة داخل الأرشيف، و جهاز الرقابة العسكرية أيضاً.

وهو يقول إنه في تموز ٢٠١٨، أبلغت رئيسة الرقابة العسكرية مكتب مراقب الدولة أنه في رأيه ما زال الإجراء القائم ساري المفعول. وفي ردها بعد ستة من ذلك، في تموز ٢٠١٩، ذكرت الرقابة أنه بموجب أنظمة الطوارئ، الرقابة مخولة بفحص المواد الأرشيفية المتعلقة بأمن الدولة قبل إتاحتها وقيل تحميلها على مواقع الإنترنت، وتشدد الرقابة على أن نشر المواد المتعلقة بأمن الدولة دون موافقة مسبقة من الرقابة العسكرية محظور بموجب أنظمة الطوارئ، وهذا صحيح أيضاً فيما يتعلق بتوفير المعلومات وتحميلها على الإنترنت.

وعقب أرشيف الدولة أنه بالرغم من مواصلته العمل بالتنسيق مع الرقابة العسكرية التي تطع على المواد قبل كشفها، فهو يختلف معها في شكل وحجم تطبيق هذا الإجراء، وهو يقيم فرقاً بين إتاحة إمكانية التصفح على الموقع الشبكي وبين النشر ضمن مقال أو كتاب، هذا بينما قال المستشار القانوني لمنظمة أجهزة الأمن إن أنظمة الطوارئ لا تنطبق على الأجهزة الأمنية ما يعني أنه لا دور للرقابة العسكرية في أرشيفاتها، والتي تضم أصلاً هيئات مخولة ومعتمدة للقرار والفصل في شأن كشف المواد ونشرها وتحديد ما إذا كان ذلك ينطوي على خطورة وأضرار أم لا.

يخلص التقرير إلى ما يلي: يحتوي أرشيف الدولة والأرشيفات الرسمية على مواد سرية. تجري إجراءات الرقابة على الوثائق التي تم الكشف عنها في أرشيف الدولة قبل تحميلها على الإنترنت، في حين أن أرشيفات الجيش الإسرائيلي وأرشيفات جهاز الأمن العام وأرشيف بن غوريون لا تفعل ذلك، في الواقع التكنولوجي اليوم، حيث تُرفع الوثيقة الأرشيفية المكشوفة إلى الموقع الخاص بالأرشيف، فإن الحدود بين «تصفح» المواد الأرشيفية المكشوفة و«النشر» غير واضحة. وهذا يؤثر مسألة مجرد الحاجة إلى اختبار نفس المادة بواسطة معيارين منفصلين. يجب على الأرشيف بالتعاون مع الرقيب العسكري ومدير أرشيف الجيش الإسرائيلي، أن يبحث مع المدعي العسكري العام مسألة الجدل حول سلطة الرقابة في تصنيف مواد أرشيفية سرية، من أجل اتخاذ قرار، مشيراً إلى وجوب كشف مواد لا تنطوي على ضرر، واعتماد معايير للكفاءة لغرض تجنب هدر الموارد العامة، وهو ما يشكل نقداً ولو بالتلميح إلى إجراءات الفحص المزدوج، داخل كل أرشيف بحد ذاته، ومن قبل الرقابة العسكرية بعده.

ضرر ما ناجم عن كشف المواد، ليست شريكة في قرار تحديد مادة أو وثيقة ما على أنها تستدعي وضعها تحت طائلة الكتمان والسرية لأنه خلاف ذلك «سيؤدي الكشف بما يقترح من اليقين إلى ضرر فعلي لأمن الدولة».

الأرشيفات تتباين في تطبيق سياسة إخضاع مواد الرقابة

سياسة إخضاع كشف المواد لمصفاة الرقابة، كجهة إضافية، تراكم عملياً مدماكاً جديداً وجدياً من العقبات، مما يؤدي إلى زيادة التلكؤ في وضع وثائق في متناول الجمهور العام كما يحق له وفق القانون.

ويورد تقرير المراقب مواقف الأرشيفات الرسمية فيما يتعلق باعتماد هذه السياسة، كما يلي: أرشيف الدولة: في العام ٢٠١٠، صرح مستشار قانوني في مكتب رئيس الحكومة بأنه «أيضاً حين كان الأرشيف معنياً بنشر الوثائق التي كشف عنها، سواء على موقع الأرشيف أو في الكتب التي ينشرها، فإن نشرها العام يتطلب الموافقة المسبقة للرقابة».

أرشيف الجيش الإسرائيلي: يعمل أرشيف الجيش الإسرائيلي وفقاً لوجهة نظر قانونية من العام ٢٠١٦، قال فيها المدعي العام إن «الهيئة التشريعية تفترض أن الحكومة تعرف ما تنشره، ولا ينبغي أن يكون الاحتفاظ بأسرار الحكومة مجالاً لسلطة وإجراءات جهاز الرقابة»، لذلك يقوم أرشيف الجيش الإسرائيلي بتحميل المواد على موقعه على الإنترنت دون فحص مسبق للرقابة.

أرشيف جهاز الأمن العام (الشاباك): يتيح الموقع تصفح المواد الأرشيفية، وفقاً لإجراء الشاباك فيما يتعلق بالكشف عن مواد أرشيفية، فإن أي نشر لمواد أرشيفية يتم بموافقة الهيئة المعتمدة في الجهاز عند انتهاء عملية الرقابة الداخلية. لا يتطلب الإجراء فحصاً من قبل الرقيب قبل نشر المواد الأرشيفية وبالتالي لا يتم إجراء مثل هذا الفحص.

أرشيف بن غوريون: المواد السرية مودعة أيضاً في أرشيف بن غوريون على الرغم من أنه غير مصنف رسمياً كأرشيف لمواد سرية. وقد أبلغ مدير هذا الأرشيف مكتب مراقب الدولة في تشرين الأول ٢٠١٨ أن الأرشيف لا يقيم علاقات عمل مع الرقيب، على الرغم من أنه يقوم بتحميل المستندات على موقعه الشبكي.

نقد بالتلميح للفحص المزدوج

ينوءه تقرير مراقب الدولة إلى أن إجراءات ما قبل الكشف عن مواد انتهت فترة سريتها في الأرشيف، يهدف إلى منع الكشف عن المواد التي قد يتسبب الكشف عنها في إلحاق الضرر بأمن الدولة أو علاقاتها الخارجية أو المساس بخصوصية

وإجراءات الكشف فقط مع انتهاء الفترة. ومما يمكن استنتاجه أن أرشيف الجيش الإسرائيلي، وربما ليس وحده، قد اختار الإمكانية المتاحة الثانية ضمن ضبابية في تفسير قرار المشرع، وهو ما يترك فائضاً من الزمن الذي يصعب تحديده وحسمه لغرض النشر.

هذه الضبابية البيروقراطية تسود على الرغم من اعترافات الجهات الرسمية ذات الصلة بأن التأجيل الصحيح للقانون هو الأول: الكشف الفوري مع انتهاء فترة الحظر. فقد كان هذا مدير أرشيف الدولة السابق نفسه الذي أقر في رده على تقرير المراقب السابق في حزيران ٢٠١٩، وأشار إلى أنه من وجهة نظره، فإن أي تأجيل في الكشف عن المواد بعد تاريخ انتهاء التقييد المنصوص عليه، يشكل انتهاكاً للقانون. وبالمثل، ذكر مكتب رئيس الحكومة في تعقيبه على مسودة تقرير المراقب سابقاً أنه من وجهة نظره، «كانت نية المشرع أنه في نهاية فترة التقييد يجب أن يتم الكشف عن المواد، وذلك بعد أن تكون قد خضعت للفحص».

حق الجمهور يصطدم بذريعتين!

بعد شهر واحد فقط من تلك الردود الواضحة، جاء موقف الجهات الأمنية والعسكرية مختلفاً. فالمستشار القانوني للجهاز الأمني، في تطرقه إلى مسودة تقرير المراقب في تموز ٢٠١٩، أشار إلى أنه «على الرغم من أن القانون ينص على إجراء الكشف في نهاية فترة التقييد، إلا أنه لا يشترط إجراء الكشف عن المواد فور انتهاء فترة الحظر». وأضاف هذا المستشار القانوني ذريعة لذلك التفسير بواسطة إعلانه أنه بسبب ضخامة حجم المواد الموجودة في أرشيف الجيش الإسرائيلي، لا يمكن أن يجري الكشف عن المواد «في ساعة الصفر». وتحدث أيضاً عن إجراءات تم البدء بتنفيذها في أرشيف الجيش الإسرائيلي «وفقاً للأولويات المحددة هناك»، على حد وصفه.

أرشيف الجيش الإسرائيلي كان قد قال خلال رده في حزيران ٢٠١٩ على مسودة تقرير المراقب حينذاك، إنه من غير الممكن القيام بالمبادرة إلى الكشف الفوري عن الوثائق التي انتهت صلاحيتها، ويرجع ذلك أساساً إلى أن لدى الأرشيف فريق عمل صغير يتولى، من بين أمور أخرى، أيضاً الكشف عن المواد التي لم تنته فترة الحظر الخاصة بها بعد. يقف الجمهور العام، بما يشمل المعنيتين بكشف المواد من مؤرخين وباحثين وصحافيين ومهتمين، أمام وضع يتم فيه لي عنق القانون بقبضات بيروقراطية، ويصطدم بذريعتين تكفل إحداهما الأخرى، الأولى «ضخامة حجم المواد الموجودة في أرشيف الجيش الإسرائيلي» والثانية وجود «فريق عمل صغير»، أي أنه ليس هناك نفي للتفسير القانوني الذي يلزم بضرورة الكشف، بل يجري الالتفات على هذا بذرائع تشكل هي نفسها مثالب ومدعاة للنقد، بل للمساءلة. فمسؤولو الأرشيف يعرفون ويعترفون مسبقاً بهاتين الإشكاليتين اللتين يقع واجب معالجتهما عليهما.

مراقب الدولة لخص الأمر في تقريره الحالي بالقول إنه يكون الكشف عن المواد الأرشيفية بعد نهاية فترة الحظر يُعد أمراً مهماً نظراً لحق الجمهور في الاطلاع على هذه المواد، ففي ضوء الخلاف حول وجوب القيام بالكشف المبكر إليه فور انتهاء فترة الحظر ودون انتظار طلبات من جهات مختلفة، بحثية أو إعلامية أو مدنية فريدة وجماعية، يجب أن يطلب من الأرشيفات الرسمية، أرشيف الدولة والجيش الإسرائيلي وغيرهما، توضيح هذا الأمر، على أن يجري ذلك بالتعاون مع المستشارين القانونيين لأرشيف الدولة والمستشارين القانونيين لمكتب رئيس الحكومة والجهاز الأمني بمختلف أذرعهم.

ضلوع الرقابة في أرشيف الدولة

والمؤسسات التابعة له

تحت هذا العنوان الفرعي، يتناول مراقب الدولة في تقريره الراهن تأثير نهج عمل مؤسسة الرقابة العسكرية وسطوتها على تحرير ملفات مواد ووثائق تعزفها السلطات المختلفة بأنها سرية، ومن ثم وضعها أمام الجمهور العام كجزء من حقه المنصوص عليه في القانون بالاطلاع على هذا «الخبر المعرفي العام» لو صبح التعبير. يقول المراقب في هذا البند، أنه، مثلما شدد في مواقع أخرى، فوفقاً للأنظمة المكتوبة يجب أن يتم توفير المواد التي تم تقييد الاطلاع عليها أمام الجمهور العام بعد إجراء الفحص عملية (الكشف). هنا يجدر التمعن في سير العمل الإداري البيروقراطي الجاري: فهناك جهة تسمى دائرة الكشف عن المواد المنتهية فترة حفظها سرية، وتعمل ضمن مؤسسة أرشيف الدولة، وتشكل الجهة التي تملك صلاحية ومرجعية الكشف عن المادة الأرشيفية، وذلك وفق المعايير التي تحددها اللجنة الوزارية الخاصة لمنع إذن النشر

كتب هشام نفاع:

تشمل الأرشيفات الرسمية الإسرائيلية عدداً ضخماً من الوثائق والمواد التي ما زال حق الجمهور في الاطلاع عليها مصادراً، على الرغم من انقضاء المدة الزمنية التي يحدد القانون منع النشر خلالها، وفقاً لتصنيفها كمواد حساسة ينبغي إبقاؤها طي الكتمان.

هذه القضية مثار جدل كبير، يشارك فيه باحثون وصحافيون وجهات أكاديمية ورسمية أيضاً. وفي الفترة السابقة فحص مكتب مراقب الدولة الإسرائيلي جوانب في هذه القضية، ومما اتضح في فصل تضمنه تقريره السنوي، أن هناك تأخيرات في الكشف عن المستندات التي انتهت فترة إخفاؤها عن الرأي العام، علماً بأن أنظمة الاطلاع على المواد تنص على أن الإفصاح عن المواد الأرشيفية المقيدة التي انتهت مدة حجبها، يجب أن يتم في نهاية الفترة المحددة في تلك الأنظمة. ويقول التقرير الرسمي: تبين أن أرشيف الدولة وأرشيف الجيش الإسرائيلي لم يكشفوا عن العديد من الملفات التي تحتوي على مواد عُرفت بأنها «سرية» وقد انتهت فترة تقييدها، وأن مسؤولية الكشف عنها تقع على عاتق مسؤولي الأرشيفين الرسميين. وهو يصف الوضع القانوني الراهن بالقول: إن كل دولة لديها معلومات يجب أن تمنع إفشاءها لمواطنيها وللأطراف الأخرى، وخاصة الأطراف المعادية، الذين قد يسيئون استخدامها، وبالتالي الإضرار، من بين أمور أخرى، بأمن البلاد وعلاقتها الخارجية، ويشار إلى هذه المعلومات في قوانين مختلفة على أنها، من بين أمور أخرى، «معلومات سرية» أو «معلومات حساسة». ويعرّف قانون العقوبات ١٩٧٧-٥٧٣٧ «المعلومات السرية» على أنها «المعلومات التي يتطلب أمن الدولة الحفاظ عليها سرية»، أو «المعلومات التي يشير محتواها أو شكلها أو ترتيبات حيازتها أو مصدرها أو ظروف استلامها، إلى واجب إبقائها سرية». معظم المعلومات السرية في دولة إسرائيل موجودة في مواد أرشيفات الأمن: الجيش الإسرائيلي، وزارة الدفاع، وجهاز الأمن العام (الشاباك) وجهاز «الموساد»، وما إلى ذلك، وتوجد معلومات سرية أيضاً في الوزارات الحكومية، وبشكل رئيس في مكتب رئيس الحكومة وفي وزارة الخارجية.

الجدير بالذكر أن تقريراً تناول سياسات الأرشيف الرسمية صدر عن إدارة أرشيف الدولة نفسه، ونشر في كانون الثاني ٢٠١٨، سبق أن كشف عن حيازة أرشيف الدولة على حوالي ٣٠٠ ألف ملف لمواد ووثائق سرية قد حان تاريخ نشرها بالفعل، لكن بالرغم من هذا لم يتم الكشف عنها بعد. وأضاف أنه سمع في كل عام بإعادة تصنيف ونشر لحوالي ١٠٠٠٠ ملف. أما أرشيف الجيش الإسرائيلي فقد أبلغ مكتب مراقب الدولة أثناء المراجعة أنه في السنوات ٢٠٠٠-٢٠١٦، كشف عن حوالي ١١٣ ألفاً و٩٤٠ ملفاً، وحتى كانون الثاني ٢٠١٩، كان يحتوي الأرشيف على ٩٨١ ألفاً و١٥٦ ملفاً حان تاريخ كشفها للجمهور العام بالفعل، لكن لم يتم الكشف عنها بعد.

خلاف بين مختلف الأطراف

يتحدث التقرير بشأن هذه الماطلة في النشر عن وجود خلاف بين مختلف الأطراف فيما يتعلق بالتزام الجهة الرسمية المؤرشفة بالكشف الفوري وغير المشروط عن المواد الأرشيفية التي انتهت فترة التقادم بشأنها. وقد كتب المستشار القانوني لأرشيف الدولة إلى مكتب مراقب الدولة في كانون الثاني ٢٠١٨، فيما يشكل إقراراً، أن أنظمة الاطلاع على المواد السرية من قبل الجمهور تفيد «أن المادة التي مرت فترة سريتها يجب أن يتم الكشف عنها فوراً في نهاية الفترة»، أي أنه يتحتم الكشف عن هذه المواد بمبادرة الجهة المؤرشفة نفسها ومن دون انتظار تقديم طلب من أي طرف خارجي كان لكشفها وإتاحتها.

المراقب يضيف أنه تم طرح مسألة موعد الكشف عن المواد الأرشيفية التي انتهت فترة حجبها، أيضاً في مؤتمر لمنظمة الأرشيف والمعلومات الإسرائيلية عقد في عام ٢٠١٨، حيث كان بين المشاركين، وهم أعضاء المنظمة أيضاً، ممثلون عن الوزارات الحكومية وأرشيف الجيش الإسرائيلي. تناول المؤتمر المواد المؤرشفة التي فرض تقييد على نشرها لمدة ١٥ عاماً، وكان السؤال المركزي الذي تناوله المناقشات هو ما إذا كان المشرع قصد أن تبدأ إجراءات الكشف عن هذه المواد بعد نهاية الخمسة عشر عاماً، أم أن المواد ستتاح بالكامل للجمهور فور انتهاء الخمسة عشر عاماً. فلو كان القصد هو الكشف الفوري سيتعين على إدارة الأرشيف الاستعداد مسبقاً وتحضير جميع المواد للنشر قبل الوصول إلى نهاية الفترة المنصوص عليها، بينما في الحالة الثانية ستبدأ بعملية

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية

THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY
TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الإسرائيلي لا يعكس بالضرورة
موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك

ram.lah - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب. 1959
هاتف: 00970 - 2 - 2966201
فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدارة»:
madar@madarcenter.org

موقع «مدارة» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدارة»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي